رسالة في التفويض

تأليف

سماحة آية الله الحاج ميرزا موسى الحائري

تحقيق

الشيخ عبدالكريم العُقيلي

منشورات

مؤسسة بضعة المصطفى ﷺ لإحياء تراث أهل البيت عليهم السلام

الإصدار رقم (٧)

رسالة في التفويض

تأليف
سماحة آية الله الحاج ميرزا موسى الحائريّ

تحقيق
الشيخ عبدالكريم العُقيلي

منشورات
مؤسسة بضعة المصطفىٰ صلى الله عليه وآله وسلم لإحياء تراث أهل البيت عليهم السلام
الإصدار رقم ﴿٧﴾

جميع الحقوق محفوظة ومسجّلة للمؤسسة

الطبعة الأولى

١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال مهديّ آل محمّد عجّل الله تعالى فرجه الشريف:

«قلوبنا

أوعيةُ لمشيّئة الله،

فإذا شاء شئنا»

الغيبة لشيخ الطائفة الطوسي رحمه الله: ٢٤٧

المقدّمة

الحمدُ لله الذي قامت الأشياء بإرادته، وانقادت السّماوات والأرضون طائعةً لدعوته، وتذلّل المتعزّزون لعظمته، وتضاءل المتجبّرون لهيبته.

والحمد لله الذي عجزت الأوهام عن تكييفه إذ لا كيف لذاته، وحسرت طامحات البصائر عن بلوغ نعته وصفاته، وكلّت الألسن والعقول عن حصر كلماته.

والصّلاة والسّلام علىٰ مجالي ذاته، ومظاهر أسمائه وصفاته، شموس الوجود، وأقمار السعود، ومجمع شؤون العابد والمعبود، واسم الله الأعلىٰ في السجود، أبي القاسم محمّد وآله خير مَن في الوجود، واللعنُ الدائمُ علىٰ أعدائهم حقائقِ الكُفْر والجحُود، لعناً بلا عدّ ولا حدود.

وبعد:

لا يخفى على أحدٍ أنّ الإمامة منصب رفيع مستمدّ من صلب العقيدة لأجل الرئاسة العامة في أُمور الدين والدنيا امتداداً للوجود النبويّ المقدّس وحفظاً لعهده وحمايةً لأمانته وقياماً برسالته، فهي إمتداد صحيح وضروريّ للنبوّة، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّها الَّذِينَ آمنُوا أَطِيعُوا ٱللهَ وأَطِيعُوا الرَّسُولَ وأُولِي الأَمرِ مِنكُم﴾[1].

﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهدِي الظَّالِمِينَ﴾[2].

وقد اتفقت الأُمّة على أنَّ الإمامة حصن الدين ودعامته التي لا يقوم إلّا بها وعلى وجوب عقدها في كل زمان، وهي عند أصحابنا لطف من الله تعالى يجب نصب الإمام تحصيلاً للغرض.

ولقد اختلف الناس منذ القرن الأول وإلى اليوم في بيان خصائص الأئمّة ودلائلهم وبيان مراتبهم ومنازلهم بين مشرّقٍ ومغرّب، فمن قائل بالوهيتهم أو بكونهم شركاء لله تعالى في المعبودية أو في الخلق والرزق، أو أنّ الله تعالى حلّ فيهم أو اتحد بهم، أو القول بأنّهم أنبياء، أو القول بتناسخ بعضهم إلى بعض، أو أنّ معرفتهم تغني عن جميع الطاعات ولا تكليف معها بترك المعاصي، إلى غير ذلك من الآراء المنحرفة عن جادّة الصواب والخارجة عن القصد والمتجاوزة للحدّ والموقعة في الالحاد والكفر والخروج عن الدين، كما دلّت عليه الأدلة العقلية والآيات والأخبار الكثيرة، قال تعالى: ﴿لَا تَغلُوا فِي دِينِكُم وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلَّا الحَقَّ﴾[3] من هنا كان موقف الأئمّة عليهم السلام من أصحاب هذه المقالات هو أن تبرّءوا منهم وحكموا بكفرهم وأمروا بقتلهم.

والصنف الآخر أفرطوا في التقصير بحقهم عليهم السلام تقصيراً ظاهراً وأنزلوهم عن مراتبهم التي جعلها الله سبحانه لهم، وذلك لقصور هذا الصنف عن معرفة كنه الأئمّة عليهم السلام وعجزهم عن إدراك غرائب أحوالهم وعجائب شؤونهم، فقدحوا في كثير من الرواة الثقات لنقلهم بعض غرائب المعجزات حتّى قال بعضهم: من الغلو نفي السهو عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، وأغرقوا في النزع بزعمهم أنّ الأئمّة عليهم السلام

كانوا لا يعرفون كثيراً من الأحكام الدينية حتى يبقوا في قلوبهم، وأنهم كانوا يلجؤون في حكم الشريعة إلى الرأي والظنون إلى غير ذلك من الأقوال الفاسدة التي تنمّ عن التقصير في حقهم عليهم السلام وعدم معرفة منازلهم.

وأزاء هذا الاختلاف لا بدّ من إزاحة الغبار عن هذه المسألة الدقيقة ليتسنّى لنا معرفة ديننا الحقّ ولنتمسّك بالعروة الوثقى والنمرقة الوسطى ونكون من النمط الأوسط الذي عبّر عنه أمير المؤمنين عليه السلام بقوله: «نحن النمرقة الوسطى، بها يلحق التالي، وإليها يرجع الغالي» وبقوله عليه السلام: «سيهلك فيّ صنفان محبّ مفرط يذهب به الحبّ إلى غير الحق، ومبغض مفرط يذهب به البغض إلى غير الحق، وخير الناس فيّ حالاً النمط الأوسط فالزموه»[1] فلا بدّ لنا من معرفة هذا النمط والتمسّك به كي نتجنّب الوقوع في الهاوية.

وممّا لا ريب فيه أنّ معرفة هذا النمط لا تتمّ إلّا بإدراك حدّ التفويض وأقسامه وبيان معانيه والمنفي عنهم والمثبت لهم عليهم السلام منه.

فإذا قلنا إنّ الله تعالى فوّض إلى النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام أمر الخلق والرزق والإماتة والإحياء على نحو الاستقلال أو الشراكة أو التفويض المطلق، فقد وقعنا في الكفر الصريح والشرك الفضيح.

وإذا قلنا إنّ الله تبارك وتعالى له القدرة التامة، والسلطنة العامّة وبيده زمام ملكه، يفعل ما يشاء وكيف يشاء، وجميع التصرّفات لله سبحانه، لكنّها تجري على أيديهم عليهم السلام، لأنّهم يده الباسطة على الأُمم بالنعم وجميع قدرتهم على كلّ الموجودات هي قدرة خالقهم وصانعهم، لكنّها تبرز وتظهر بواسطتهم لأنّهم السبب الأعظم والصراط الأقوم، فذلك لا يأباه العقل، بل يراه ضرورياً، لأنّ الله عزّ وجلّ منزّه عن الجسمانية ومباشرة الأشياء بذاته جلّ وعلا، ولا يمنعه النقل إذ قد ثبت

والتفويض هذا لم يكن بدعاً من القول، بل ورد حتّى في تفاسير وأحاديث العامّة ما يدل على ذلك صريحاً، ففي تفسير (الدر المنثور) أورد الحافظ جلال الدين السيوطي عدة روايات في مواطن مختلفة، منها ما أخرج ابن جرير عن ابن جريج في قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ اللهُ أَحسَنُ الخَالِقِينَ﴾[1].

قال: عيسى بن مريم يخلق[2].

وأخرج ابن مردويه عن حذيفة بن أُسيد قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن النطفة التي منها النسمة... فإذا تمّت لها أربعة أشهر بعث الله إليها ملك الأرحام **فيخلق على يده لحمها ودمها وشعرها وبشرها**[3].

وأخرج الثعلبيّ عن عليّ عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: لمّا أراد الله أن يخلق الخيل قال للريح الجنوب: إنّي خالق منك خلقاً فاجعله عزّاً لأوليائي ومذلّة على أعدائي وجمالاً لأهل طاعتي، **فقالت الريح: أخلق**[4].

وأمّا في مصادر الخاصّة ـ أعلى الله كلمتهم ـ فقد عقد المحدّث الكبير الصفّار القمي قدس سره في (بصائر الدرجات) بابين في **التفويض إلى رسول الله ﷺ والأئمّة عليهم السلام**[5]، وكذا الشيخ السند والمحدّث العمد الكلينيّ رضوان الله عليه في (الكافي) الشريف. أنقل لك منها نصّين صحيحين من بين النصوص المعتبرة:

١ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحجّال، عن ثعلبة، عن

---

(١) المؤمنون: ١٤.

(٢) الدر المنثور ٦: ٩٤.

زرارة، قال: سمعت أبا جعفر وأبا عبدالله عليهما السلام يقولان: إن الله عز وجل **فوض إلى نبيّه** صلى الله عليه وآله **أمر خلقه** لينظر كيف طاعتهم، ثمّ تلا هذه الآية **﴿مَا آتَاكُم الرَّسُولُ فَخُذُوه وَمَا نَهَاكُم عَنْه فَانتَهُوا﴾**[1].

٢ ـ علي بن إبراهيم: عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن فضيل بن يسار، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول لبعض أصحاب قيس الماصر: إنّ الله عزّ وجلّ أدّب نبيّه فأحسن أدبه فلمّا أكمل له الأدب قال: **﴿وإِنَّكَ لَعلىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾**[2] **ثمّ فوض إليه أمر الدين والأمّة ليسوس عباده**[3].

فعلى ما ذكرنا من المعنى الصحيح للتفويض يتضح الميزان الذي به نوزن الأقوال المتضاربة وبه نجمع بين الروايات المتعارضة.

وإذا استطردنا في بيان المعاني المرادة من التفويض وبيان أقسامه الباطلة، والجائزة، نكون قد خرجنا من الغرض في هذه المقدمة، فلا بدّ لنا من الرجوع إلى هذه الرسالة التي ستجيب بإذن الله على جميع التساؤلات الدائرة حول هذا الموضوع وفي هذه المسألة الدقيقة والخطيرة التي كثر النزاع حولها وتشعّب القول فيها.

هذه الرسالة التي جعلها مصنّفها في عدّة فصول تدور حول موضوع التفويض، وتضع النقاط على الحروف، بأوجز بيان وأسطع برهان قاطعة الجدل بالحجة الدامغة والدليل الواضح.

ومن الله نستمد التوفيق ونستلهم الصواب

---

(١) الكافي، ١: ٢٦٦، الآية ٧ من سورة الحشر ٥٩.

هو العالم الربانيّ والمجتهد الصمدانيّ آية الله الحاج ميرزا موسى ابن العلامة ميرزا محمّد باقر الإحقاقي الحائري الأسكوئي[1] أعلى الله مقامهما، كان عالماً عاملاً، وفقيهاً كاملاً، جامعاً للعلوم العقلية والنّقلية.

وأمّا شهرته بهذا اللقب (الإحقاقي) فهو لتأليفه كتاب (إحقاق الحقّ) الذي أخذنا منه هذه الرسالة التي بين يديك، والاسكوئي: نسبة إلى مدينة (أُسكو) من توابع تبريز في إيران.

ولادته ونشأته العلميّة:

ولد هذا العالم الجليل في الخامس والعشرين من شهر شوّال المكرّم سنة (١٢٧٩ هـ. ق) في مدينة (كربلاء المقدّسة)، وما أن أدرك الخامسة من عمره حتّى شرع بتعلّم وقراءة القرآن الكريم لدى أُستاذ اختاره له والده الماجد، فأتمّ قراءته في ظرف خمسة أشهر.

ثمّ درس آداب اللّغة العربيّة ومقدّمات العلوم من الصّرف والنّحو والمنطق والمعاني والبيان والبديع وغيرها، عند العالم الفاضل الملّا عليّ أصغر ابن ملّا بابا الّذي كان يَسكُن في مدينة (كربلاء) وفي جوار الصّحن الحسينيّ المطهّر، وكان محرّراً لدى العلّامة الكبير ميرزا محمّد باقر الأسكوئي.

وبعد ذلك تتلمذ على والده الماجد، فدرس الحكمة الإلٰهيّة وبعض الدّروس في مرحلة السّطوح، وأتمّ دراسة كتاب (الرياض) لدى العالم العلّامة الآخوند الملّا محمّد تقي الهرويّ.

علميّ اليزديّ صاحب كتاب (إلزام الناصب في إثبات الحجّة الغائب).

ثمّ سافر إلى (النّجف الأشرف) لإكمال تحصيله العلميّ، فسكن في تلك المدينة الفاضلة، وحضر عند المراجع الكبار والمجتهدين الأجلاء مثل آية الله ميرزا حبيب الله الرّشتي، وآية الله الآخوند الملّا محمّد الإيروانيّ، وآية الله ميرزا حسين قُلي الهمدانيّ، وآية الله الشيّخ هادي الطّهراني، وكذلك آية الله الفاضل الشّربياني وغيرهم أعلى الله مقامهم، حتّى نال درجة الاجتهاد السّامية وحاز على الإجازات المفصّلة في الرّواية والدّراية من العلماء الأعلام المذكورين أعلاه، ثمّ عاد إلى وطنه المقدّس (كربلاء المشرّفة).

كان هذا الرّجل الجليل عند وفاة والده الماجد في عنفوان شبابه، ولم يكن عمره الشريف قد تجاوز الاثنين والعشرين عاماً، إلّا أنّه كان قد طوى خلالها درجات الرواية والدّراية، وحصل على مستوىً علميّ واسع حتّى أنّه كان مؤهّلاً للمرجعيّة من كلّ الجوانب، لذا قصدته جموع مقلّدي والده الجليل لتقليده، مادّين إليه يد الولاء والتّقليد، إلّا أنّه رفض قبول هذه المسؤولية لصغر سنّه، وتوجّه مرّة أخرى إلى (النّجف الأشرف) للإقامة المؤقّتة فيها، لينهل من فيض قدسيّة الحرم المطهر لمرقد وليّ الله الأعظم مولى الموالي أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وليزداد من مجالسة ومصاحبة أعلام الفضيلة والتّقوى أعلى الله درجاتهم.

أمّا مريدوه ومحبّوه فلم يكونوا ليعرضوا عنه، بل أصرّوا وألحّوا عليه أن يقبل بيعتهم له بمقام المرجعية، فوافق على قبول مقام المرجعيّة، عالماً عاملاً وفقيهاً كاملاً وعابداً زاهداً، وكبيراً عاقلاً، ومرشداً مدبراً، فتحوّل إليه جميع مقلّدي والده الماجد، فنهض بأعباء المرجعية.

فيها الطّلاب، كما يلتقي فيها أيضاً بمريديه من العرب والعجم القادمين من المناطق المختلفة لزيارة مرقد سيّد الشهداء الإمام الحسين بن عليّ سلام الله عليهما.

أنشأ هذا العلامة الجليل كوالده الماجد حوزة علميّة عظيمة في (كربلاء المقدّسة)، أرفدت المجتمع الإسلامي الشّيعي المقدّس بعددٍ من المجتهدين والعلماء الأعلام وعلى رأسهم أولاده الثّلاثة: آية الله الحاج ميرزا علي آقا، والعلّامة ميرزا محمّد باقر المشهور بـ(ميرزا آقا) أعلى الله مقامهما، والعالم الربانيّ آية الله الحاج ميرزا حسن آقا الإحقاقيّ الحائريّ أدام الله ظلّه، هذا بالإضافة إلى الكثير من العلماء من تلامذته المنتشرين في مناطق العرب والعجم، يطول بذكر أسمائهم المقام.

مؤلّفاته:

لهذا العلامة الكبير مؤلّفات عديدة في الفقه والحكمة والتفسير، وقد طبع بعض منها، وهي:

١ ـ الرسالة العمليّة باللّغة العربيّة، وتسمى (لطائف الدّرر في الفقه)، وقد طبعت في سنة (١٣٢١ هـ. ق) في المطبعة المرتضويّة في (النّجف الأشرف)، وقد أعيد طبعها مراراً.

٢ ـ كتاب (درر الأحكام في بيان الحلال والحرام) وهو باللّغة العربيّة.

٣ ـ الرّسالة العمليّة المسمّاة (لطائف الدّرر في الفقه) باللّغة الفارسيّة، التي طبعت سنة (١٣١٦ هـ. ق) في (تبريز)، ومن ثمّ أعيد طبعها مرات عديدة.

٤ ـ رسالة (مناسك الحج) باللّغة العربيّة، وقد طبعت مراراً بين السّنوات (١٣٣١ هـ.ق)

الشئون (١٣٦٩ هـ. ق) و(١٣٧٤ هـ. ق).

٦ـ كتاب (البوارق).

٧ـ كتاب (تنزيه الحق) باللّغة الفارسيّة، طبع في (تبريز) سنة (١٣٤٢ هـ. ق).

٨ـ كتاب (العناوين).

٩ـ كتاب (الفصول الغريّة).

١٠ـ رسالة في جواب سؤال حول أبيات أنشدت في العلم المكتوم المرموز ومطلعها:

ألا أيها السّاري على كور سالج تجوب الفيافي فدفداً بعد فدفدِ

تحمّل رعاك الله عنّي رسالة تبلّغها أهل المدارس في غدِ

١١ـ رسالة في إثبات أنّ فرض المحال محال، خلافاً للمشهور.

١٢ـ رسالة مفصّلة في الرّضاع.

١٣ـ رسالة في أجوبة مسائل السيّد مهدي الكيشوان الكاظمي ﷺ.

١٤ـ رسالة في أجوبة مسائل الملّا إبراهيم البصير الكويتي ﷺ.

١٥ـ رسالة في أجوبة مسائل العالم الفاضل الشّيخ حسين الصحاف رحمة الله عليه.

١٦ـ رسالة أخرى أيضاً في أجوبة مسائل الشّيخ حسين الصحاف ﷺ.

١٧ـ رسالة في أجوبة مسائل الخطيب الملّا إبراهيم بن الملّا سلمان ﷺ.

١٨ـ رسالة في أجوبة مسائل مختلفة من بلدان متعدّدة.

١٩ـ تعريب أصول العقائد للسيّد كاظم الرشتي ـ أعلى الله مقامه ـ من اللّغة الفارسية.

٢٠ـ كتاب (إحقاق الحق):

يحتوي هذا الكتاب على مجموعة من المباحث النفيسة والثّمينة جدّاً من الضرورات العقائدية للمسلمين الشّيعة الاثني عشرية المبنيّة على حكمة أهل بيت العصمة عليهم السلام.

وكل مقالة في بمثابة كتابٍ مستقل، ولأهميتها سنذكر هنا فهرسها باختصار:

أ ـ المقالة الأُولى، في إثبات المعاد الجسماني.

ب ـ المقالة الثانية، في إثبات المعراج الجسماني لرسول الله ﷺ.

ج ـ المقالة الثالثة، في مسألة شقّ القمر، ذلك الإعجاز الكبير لرسول الله ﷺ.

د ـ المقالة الرّابعة، في إبطال القول بوحدة الناطق.

هـ ـ المقالة الخامسة، في علل الخلق الأربعة.

و ـ المقالة السّادسة، في النبوّة العامة لرسول الله ﷺ.

ز ـ المقالة السّابعة، في علم الله القديم والحادث.

ح ـ المقالة الثّامنة، في أنّ الناس جميعاً رجالهم غلمان ونساؤهم إماء للمعصومين الأربعة عشر عليهم السلام.

ط ـ المقالة التّاسعة، في شرح اسمي رسول الله ﷺ السّمائيّ والأرضيّ (أحمد) و(محمّد) ﷺ.

ي ـ المقالة العاشرة، في مسألة التفويض. وهي هذه الرسالة التي بين يديك، وقد أخرجناها بعد التحقيق والدراسة على ما سنذكره إن شاء الله تعالى.

ك ـ المقالة الحادية عشرة، في علم الإمام عليه السلام.

ل ـ المقالة الثانية عشرة، في تحقيق مسألة الإمكان.

م ـ خاتمة في نصح أبناء الزّمان والجماعات المُفْرطة والمُفَرّطة والمتنابزين بالألقاب.

وفاته:

توفّي هذا العالم الكبير في ظهر اليوم الخامس من شهر رمضان المبارك سنة (١٣٦٤ هـ. ق) عن عمر ناهز الخامسة والثّمانين عاماً، ودفن في مقبرة أُسرته في

هذه الرسالة هي بالأصل مقالة مستلّة من كتاب (إحقاق الحقّ) للشيخ ميرزا موسى الإحقاقي الحائري، وقد اعتمدنا في تحقيقنا هذا على الطبعة الثانية الصادرة من مطبعة النّعمان بالنّجف الأشرف، فكان عملنا في تحقيق هذه الرسالة يتلخّص بالنقاط التالية:

١ ـ تخريج النصوص القرآنية والحديثيّة وجملة الأقوال والنُّقول من المظانّ التي اعتمدها المصنّف.

٢ ـ مقابلة جميع المتون المخرجة مع المصادر والإشارة إلى الاختلافات الضرورية في الهامش، وأثبتنا ما وجدناه ضرورياً من المصادر ما بين معقوفتين، وكذلك ما أثبتناه من قِبلنا لاقتضاء السياق.

٣ ـ تنقية متن الرسالة مما لحق به من تصحيف وتحريف وأخطاء طباعية، وهي كثيرة بالقياس إلى حجم هذه الرسالة.

٤ ـ إضافة بعض التعليقات في الهامش لغرض توضيح مراد المؤلف أو تعزيز رأيه أو التنبيه إلى بعض الاشكالات الواردة في المتن.

٥ ـ إضافة بعض العناوين الضرورية بين معقوفتين [ ] من متن الرسالة، لتكون أسهل تناولاً وأوضح مطلباً.

٦ ـ إعداد فهارس منوّعة تكشف عن مضامين الرسالة المختلفة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

١٥ شعبان المعظم ١٤١٩ المصادف لميلاد

قطب عالم الإمكان ونقطة دائرة الوجود

إمام العصر والزمان صلوات الله وسلامه عليه

عبدالكريم العقيلي

في مسألة التفويض وفيها فصول:

الفصل الأوّل

[استغناء الحقّ وافتقار الخلق]

إعلم أنّه لا شكّ ولا ريب ـ كما قد عرفت في مقالة العلل ـ أنّ ذاتي الممكن يأبىٰ عن الاستغناء ولو آناً ما[1]، فلا يمكن وجود ممكن يستقل عن مُوجِده لحظةً، فحال بقائه كحال صدوره وإيجاده بمدد من مُوجِده ومُحدِثه، وإلّا انقلب حين الاستغناء واجباً، وهو محال.

---

(١) قال المصنّف في مقالة العلل الأربع ص٢٢٥ من «إحقاق الحق» ما لفظه: فاعلم أنّ الفاعل والموجد حقيقة والمتصرّف في جميع الأشياء ليس إلّا الواجب الحق عزّ شأنه لا غيره وهو القائم بذاته، المستقل في صفاته، وما سواه كائناً ما كان ممكن، وذاتيّ الممكن الفقر والإحتياج وعدم الاستغناء طرفة عين أبداً، لأنّ الإمكان ينافي الاستقلال ذاتاً دائماً لا في آن دون آن، وإلّا لا نقلب في ذلك الآن واجباً هذا خلف، فالمقتضي لاحتياجه وفقره في حال وجوده وصدوره بعينه معه في كلّ حال لا يفارقه، فإذا كان الممكن عاجزاً صرفاً وفقراً محضاً استحال منه سدّ فقر مثله استقلالاً

التفويض[1] في شيءٍ، سواء في ذلك النبيّ والإمام والنملة، لاستلزام ذلك كلّه الاستغناء.

كيف لا، والفقر ذاتي الممكن لا يتخلّف عنه ولا يزول أوّلاً، وكلّ من تلك الأُمور يوجب انعزال الحقّ عن تدبير ملكه ثانياً، تعالى الله عن ذلك وتقدّس.

فلم يوحّد، بل غلا وأفرط من قال بالتفويض المذكور في حقّ المعصومين الأربعة عشر عليهم السلام، وجاوزهم عن مقامهم، وهم فقراء إلى مدد بارئهم، كلّ آنٍ واقفون ببابه، ولائذون إلى جنابه، لا يملكون لأنفسهم نفعاً ولا ضرّاً، ولا موتاً ولا حياةً ولا نشوراً[2].

نعم، لا غضاضة في أن يقال: إنّهم عليهم السلام حوامل أفعال الله، ومظاهر صفات الله، كما يقال في حقّ الملائكة المدبرات[3]، وفي العلل والأسباب والآلات.

---

(١) المراد بالإستقلال هو أن يكون الممكن مستقلاً في التأثير في الخلق والإحياء والاماتة وغيرها، ولا يكون للواجب ـ أي الحقّ تعالى ـ تأثير فيما ذكر، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

والمراد بالشراكة هو أن يكون الممكن والواجب مشتركين في التأثير، أي أن يكون كلّ منهما جزءاً في العلّة، وهو كالاستقلال باطل عقلاً ونقلاً، قال تعالى: ﴿لو كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

والمراد بالتفويض هو عزل يد القدرة عن التأثير في الخلق والإحياء والإماتة وغيرها، وتفويضها إلى الممكن، وهو باطل كالاستقلال والشراكة، ولم يقل به أحد من الفرقة الاثني عشريّة الحقّة المحقّة، أعلى الله كلمتهم.

(٢) هذه المعاني اقتبسها المؤلف ﷺ من الأدعية المأثورة عن الأئمّة المعصومين عليهم السلام راجع البلد الأمين: ٣٧، مصباح الكفعمي: ٥٢، مفاتيح الجنان: ١٧، في تعقيب صلاة

بيان ذلك: أنّه لا شكّ ولا إشكال في أنّهم عليهم السلام حجج الله على جميع الخلق، والحجة كلّما كانت أكمل كانت أتمّ وأبلغ، قال الله تعالى: ﴿**فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ**﴾[1].

ومن المعلوم أنّ من جملة ما هو كمال في حقّ المعصومين الأربعة عشر وعدمه نقص فيهم، هو القدرة التامة، والرئاسة الكاملة العامة، وهي الولاية المطلقة التي أعطاهم الله سبحانه إياها، وأكرمهم من بين الخلائق بها ﴿**هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ**﴾[2].

وذلك لأنّ قدرتهم لو كانت على بعض الأشياء دون بعض، لزم أن تكون ولايتهم على ما قدروا عليه من الأشياء، والحال أنّ ولايتهم مطلقة عامة، يعني لا يخرج شيء من تحت عموم ولايتهم وسلطنتهم؛ لأنّ ولاية الله ظهرت منهم عليهم السلام.

ومعلوم أنّ نبوة كلّ نبيٍّ بمقدار ولايته، فلا يعقل أن يكون نبيٌّ على شيءٍ، ولم يكن له ولاية عليه، ولا شكّ أنّ نبوة نبينا صلى الله عليه وآله مطلقة عامة على جميع الموجودات ـ كما ذكرنا سابقاً[3] ـ من الذّرة إلى الذّرة.

← عن أمير المؤمنين عليه السلام، قال: إنّها الملائكة تدبّر أمر العباد من السنّة إلى السنّة.

وعن عبدالرحمن بن سابط، قال: إنّ المراد بذلك جبرئيل وميكائيل وملك الموت وإسرافيل عليهم السلام، يدبرون أمور الدنيا، فأما جبرئيل فموكّل بالرياح والجنود، وأمّا ميكائل فموكّل بالقطر والنبات، وأمّا ملك الموت فموكّل بقبض الأنفس، وأمّا إسرافيل فهو ينزل بالأمر عليهم. مجمع البيان ١٠: ٢٥٤.

ورسوله، استخلصه في القدم على سائر الأُمم، على علم منه، انفرد عن التشاكل والتماثل من أبناء الجنس، وانتجبه آمراً وناهياً، أقامه في سائر عالمه في الأداء مقامه[1] إلى آخره.

فكلّ شيء هو نبيّ عليه، ورسوله الله إليه، فهو وليّ عليه أيضاً بلا كلام[2]، فتلك الولاية والسلطنة التي خصّه الله سبحانه بها، فهي بعينها بلا زيادةٍ ولانقيصةٍ موجودةٌ في أوصيائه الطاهرين وأولياء الله المعصومين، باتفاق الفرقة الناجية الزكيّة، والطائفة الحقّة الاثني عشريّة.

فلم يبق شيءٌ إلّا شمله عموم سلطنتهم، والولاية المطلقة الموجودة فيهم، كما قال صاحب الولاية في تلك الخطبة: «وإن الله اختصّ لنفسه بعد نبيّه ﷺ من بريّته خاصة، علّاهم بتعليته، وسما بهم إلى رتبته، وجعلهم الدعاة بالحقّ إليه، والأدلّاء بالارشاد عليه، لقرن قرن، وزمن زمن، أنشأهم في القدم قبل كلّ مذروءٍ ومبروءٍ، أنواراً أنطقها بتحميده، وألهمها بشكره وتمجيده، وجعلها الحجج على كلّ معترفٍ له بملكة الربوبية وسلطان العبودية»[3] انتهى.

---

(١) مصباح المتهجد: ٧٥٣، بحار الأنوار ٩٧: ٨/١١٣، مستدرك نهج البلاغة: ٧٩.

(٢) قال الحقّ تعالى: ﴿وَمَا أَرسَلنَاكَ إِلَّا رَحمَةً لِلعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧] أي لكلّ ما خلقه الله تعالى من عوالم الوجود المتحرّك منها والساكن في السماوات والأرضين بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضنَا الأَمَانَةَ علىٰ السَّمَاوَاتِ وَالأَرضِ وَالجِبَالِ فَأَبَينَ أَنْ يَحمِلنَهَا وأَشفَقنَ مِنهَا وَحَمَلَهَا الإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً﴾ [الأحزاب: ٧٢] فما كان لنبيه ﷺ من الولاية على الخلق فهو لوصيه ﷺ إلّا النبوّة، وقال الحقّ تعالى: ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الأَرضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمثَالُكُم

الحَقِّ﴾[1] لا يجعلها الله سبحانه في أحدٍ إلّا ويُمكّنه من ملكه وبلاده، ويُفوّض إليه أُمور عباده، حتّى يتمكّن من التصرّف فيها، والتغيير والتبديل بمقتضى مشيئة الله وإرادته.

فكما أنّ الله سبحانه وتعالى له القدرة التامة، والسلطنة العامة، وبيده زمام ملكه، يفعل ما يشاء كيف يشاء، لا رادّ لحكمه، فكذلك أولياؤه الطاهرون، الذين جعلهم حججه في ملكه على عباده، لهم القدرة التامة على جميع الأشياء.

أي يتصرّفون فيها ويغيّرون ويبدّلون، بمقتضى مشيئة الله وإرادته، لا عن أنفسهم واختيارهم وإرادتهم، لأنّهم مَحَالُّ مشيئة[2] **الله، والسِنةُ إرادته**، بل هم عليهم السلام آلات لله سبحانه صِرفة، ووسائل بينه وبين الخلق مَحْضة، ليس لهم مشيئةٌ ولا إرادةٌ بوجه، ومشيئتهم وإرادتهم عين مشيئة الله وإرادته، تظهر منهم عليهم السلام **﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ﴾**[3]، **﴿وَمَا رَمَيتَ إِذْ رَمَيتَ وَلٰكِن اللهَ رَمىٰ﴾**[4]، **﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الهَوىٰ * إِنْ هُو إِلَّا وَحيٌ يُوحىٰ﴾**[5].

فجميع التصرّفات التي في ملكه، ومن فيه، تصرّفات لله سبحانه، لكنّها

---

(١) الكهف: ٤٤.

(٢) روى الشيخ الطوسي رحمه الله: في الغيبة: ٢٤٦/٢١٦ بالإسناد عن أبي نعيم محمّد بن أحمد الأنصاري، قال: وجّه قومٌ من المفوضّة والمقصّرة كامل بن إبراهيم المدنيّ إلى أبي محمّد عليه السلام ـ فأجابه الإمام الحجّة بن الحسن العسكري عليه السلام ـ وكان من جوابه أن قال: وجئت تسأله ـ أي تسأل أبي عليه السلام ـ عن مقالة المفوّضة، كذبوا بل قلوبنا أوعية لمشيئة الله، فإذا شاء شئنا، والله يقول: **﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ﴾**.

(٣) الإنسان: ٣٠، والتكوير: ٢٩.

قدرتهم على جميع الموجودات من الدرّة إلى الذّرة، قدرة خالقهم وصانعهم، لكنها تبرز وتظهر بواسطتهم وبهم، فهم السبب الأعظم، والصراط الأقوم[٢].

ومن جهة هذه القدرة التي هي عين ولاية الله سبحانه، وعطية وموهبة منه إليهم، يصحّ أن يقال: إنّ جميع أُمور العباد فوّضت إليهم، يعني بهذه القدرة الكاملة المودعة فيهم من الله سبحانه، يتصرّفون في ملك الله وما فيه بمقتضى مشيئة الله وإرادته.

فأيّ ضررٍ في هذا المعنى من التفويض يحدث في العالم؟ وأيّ خبرٍ وآيةٍ تنفيه وتوجب الكفر لمن قال به؟ وأيّ محذورٍ يلزمه؟ وأيّ إجماعٍ أو ضرورةٍ تنقعد على خلافه؟

[مفهوم التفويض على لسان المعصوم عليه السلام]

والمراد من التفويض الوارد في الأخبار الدالّ على صحّته صحيح الاعتبار هو ما ذكرناه وبيناه، وأخبار المنع تدلّ على نفي التفويض على وجه الاستقلال، وخبر (الكافي) و(رياض الجنان) عن محمّد بن سنان شاهدٌ للجمع المذكور.

---

(١) قال الشيخ المفيد والشهيد الأول والسيّد ابن طاووس في كتاب (الاقبال) رضي الله عنهم أجمعين: روي أنّ جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام زار أمير المؤمنين صلوات الله عليه في السابع عشر من شهر ربيع الأول، وعلّمها لمحمّد بن مسلم الثقفي ـ إلى أن قال عليه السلام ـ: «السلام عليك يا عين الله الناظرة، ويده الباسطة، ولسانه المعبّر عنه في

لم يزل فرداً متفرّداً في الوحدانية، ثمّ خلق محمّداً وعليّاً، وفاطمة عليهم السلام، فمكثوا ألف دهر، ثمّ خلق الأشياء وأشهدهم خلقها، وأجرى عليها طاعتهم، وجعل فيهم ما شاء، وفوّض إليهم أمر الأشياء، في الحكم والتصرّف، والإرشاد، والأمر، والنهي في الخلق؛ لأنّهم الولاة، فلهم الأمر والولاية، والهداية.

فهم أبوابه ونوابه، وحجّابه، يحلّلون ما شاء، ويحرّمون ما شاء، ولا يفعلون إلّا ما شاء، عبادٌ مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون، فهذه الدّيانة التي من لزمها لحق، ومن تقدّمها غرق في بحر الإفراط، ومن نقصهم عن هذه المراتب التي رتّبهم الله فيها زهق في برّ التفريط، ولم يوفِ آل محمّد عليهم السلام حقّهم فيما يجب على المؤمن من معرفتهم».

ثمّ قال: «خذها إليك يا محمّد، فإنّها من مخزون العلم ومكنونه»[1] انتهى.

فتبيّن أنّ الطريقة الوسطى والجادة الحقّة هو ما ذكرنا، ومن قال بغيره إمّا غرق في بحر الإفراط، وهو القول بتفويض الأُمور إليهم عليهم السلام على نحو الاستقلال، أو زهق في برّ التفريط، وهو القول بمنع التفويض مطلقاً عنهم عليهم السلام، وعدم تمكّنهم من التصرف فيما خلق الله مطلقاً، أي بطريق الاستقلال، أو بإذن الله وإمداده ومشيئته وإرادته، كما صرّح به الإمام في الخبر، وجعل ما ذكرناه هو الميزان الراجح، والصراط الحقّ الواضح، وطريق النجاة اللائح، وقطع دابر الإنكار من الفسّاق والكفّار، وجعله هو الديانة، وسبيل الأمن والأمانة، التي من لزمها لحق بالأئمّة الأطهار، وكان من الأخيار والأبرار، ومن تقدّم أو تأخّر عن ذلك النمط كان ممّن فرّط أو أفرط، واستحقّ من الله العقاب والسخط[2].

---

(١) الكافي ١: ٤٤١/٥.

قال به الشيخ الأوحد[1] هو ذلك لا التفويض الباطل، كما سترى من كلماته المنقولة في الفصل الآتي[2]، وبه أدين الله وبه أموت، وبه أُبعث حياً، وبه يرجع ميزان أعمالي، وبه ألقى ربي يوم أقوم لحسابي لا بغيره إن شاء الله.

[تفويض المولى إلى خير الورىٰ]

وبالجملة حكم المعصومين الأربعة عشر حكم الأُمراء المقرّبين لدى الملك العظيم الشأن، فكما أنّ السلطان إذا قرّب أحد أُمنائه وجعل أمره أمره، ونهيه نهيه، وطاعته طاعته، ومعصيته معصيته، ومخالفته مخالفته، ونسب ما يصدر منه من التغيير والتبديل والتصرّف في الملك وما فيه إلى نفسه، ومع ذلك كلّه لم يرفع يده عنه، لا يقال: إنّ الملك فوّض جميع ملكه وأُموره وأمر ما فيه من الرعية إليه، ورفع يده عنه، واستقلّ ذلك المقرّب الأمين في جميع الأشياء والأُمور.

← الغالي» نهج البلاغة، الحكمة (١٠٦) شرح ابن أبي الحديد ١٨: ٢٧٣.

وقال عليه السلام: «خير الناس فيَّ حالاً النمط الأوسط فالزموه» شرح ابن أبي الحديد ٨: ١٢٧/١١٢.

(١) هو الشيخ أحمد بن زين الدين بن إبراهيم الاحسائي البحراني، فيلسوف عصره العالم بأسرار المباني والمعاني، والمعروف باخلاص الولاء والمحبة لأهل بيت الرسول وعترته المعصومين عليهم السلام، ولد رضوان الله عليه في الاحساء سنة ١١١٦ هـ، وتوفي في (هدبة) قرب المدينة المنورة سنة ١٢٤١ هـ ودفن في البقيع، وترك آثاراً جمّة بلغت نحو ١٤٠ كتاباً ورسالة، وبلغت أجوبته نحو ٥٥٠ تقريباً.

فكذلك المعصومون الأربعة عشر عليهم السلام أمناء الله في أرضه وبلاده على ملكه وعباده، يفعلون ما يشاءون بمشيئة الله وإرادته، لا بميلهم وإرادتهم، وجميع أفعالهم، وإن كانت تُنسَب إليهم ظاهراً، لكنّها في الواقع ونفس الأمر لله عزّ وجلّ، تجري على أيديهم، وتظهر منهم، وليسوا مستقلّين في الأفعال وتصرّفاتهم بوجهٍ من الوجوه، بل هم عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون.

ولا تتوّهم أن ما ذُكِر غلوٌّ في حقّهم وكفرٌ وشركٌ بالله العظيم، بل انتظر لما يتلى عليك في الفصل الآتي، حتّى تميّز الباطل من الصواب، والماء من السراب، بشرط أن تستعمل قليلاً من الإنصاف، وتجانب التعصب والاعتساف، وترفع عن رقبة نفسك قلادة التقليد، وتجعل عقلك إماماً لها[1]، وتضع ميزان اعتقادك كلمات المعصومين، ولا تنظر إلى قول هذا وذاك، ولاتفسد عقيدتك بتقليد الغير والاصغاء لقولهم، وإن كان القائل كائناً من كان، إذ ليس بمعصوم، بل يتطرّق على قولهم الخطأ، والجواد قد يكبو، لا سيّما في هذا الزمان، الذي أهله متّهم بالدنيا وزخارفها.

وأما الأخبار الواردة عن أئمّتنا الأطهار، المدوّنة في كتب ومؤلّفات الأصحاب، المعمول بها بينهم، الدالة على صحتها القرائن الخارجة والداخلة، والذوق السليم، فمحفوظة عن الخطأ، ومصونة عن تطرّق الريب، فعليك بالتمسّك بها، فإنّها سُبل النجاة، والطرق الموضوعة إليها من الأئمّة الهداة، في الدنيا والآخرة.

الفصل الثاني

[أصناف النّاس في معرفة المعصومين عليهم السلام]

إعلم أنّ الناس في معرفة المعصومين الأربعة عشر صلوات الله عليهم على ثلاثة أقسام:

١ ـ قسم أخذوا طريق الافراط وغلوا في حقّهم، وقالوا بتفويض الأُمور إليهم على نحو الاستقلال.

٢ ـ وقسم سلكوا مسلك أهل التفريط، وأنكروا كثيراً من الفضائل والمعاجز، ونقّصوا أئمّة الأنام عن المرتبة التي رتّبهم الله فيها، وقاسوهم لأنفسهم، زعماً أنّهم بشرٌ مثلهم.

٣ ـ وقسم استقرّوا على النمط الوسط، والجادة الوسطى، ووقفوا في معرفة مواليهم على ما صدر منهم في النفي والإثبات، ولم يتعدّوا طورهم في طريق النجاة، واكتفوا بما ورد من الأئمة الهداة الأدلاء على المرضاة.

ولا شكّ أنّ القسم الأول والثاني من الهالكين والفرقة الضالين إلّا أن يتوبوا

والسرّ في هلاك الأوّلين هو تبعية عقولهم الناقصة، وأفهامهم الفاترة، في درك مراتب أولياء الله على الخلق، وأُمنائه على الحقّ، واستقلّوا في ذلك بها، غافلين عن حقيقة الحال أنّ الحقّ لا ينال إلّا بالأخذ منهم، والرجوع إلى ما صدر عنهم، وأما الاعتماد على العقول والأفهام الضعيفة، والظنّ والتخمين، لا يفيد إلّا البعد عن الحقّ، والتيه في وادي الحضيض، فكم من قائل قول كفَّر غيره، وغيره كفَّره.

[معاشرة المخالفين سبيل التقصير في المعصومين عليهم السلام]

وتفصيل هذا المختصر: أنّ كثيراً من قدماء الشيعة ومعاصري الأئمّة عليهم السلام لمّا أكثروا من معاشرة المخالفين، وجالسوا من هو في أمر الإمامة والولاية من المسامحين، توهّموا أن كلّ من بويع جاز أن يكون إماماً، وعلى الناس مقدّماً، وإن كان عارياً عن العمل والكمال، وخالياً عن الحسب والنسب والجمال، ولم يعرفوا من خصائص الأئمّة إلّا أنّهم عليهم السلام أوصياء النبيّ، ومنزّهون من العيوب، ومعصومون عن الخطأ والذنوب، وصاحبو العلم الوافر، تفرّقوا على سائر الناس بقرابتهم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

واكتفوا بما ذكر في أمر الإمامة، ولم يتفحّصوا عن سائر لوازمها، وخصائص ما هو تالي النبوّة، ولم يطّلعوا على دقائق علائقها، وحقائق أحوالها، على النهج الصحيح، إلّا أقلّ قليل وعدد يسير، كالحواريين وغيرهم من الخواصّ الممتازين، والأصحاب المُبرّزين.

ولما كان أهل ذلك الزمان في مقام معرفة الأئمّة بعيدين عن التحقيق، وتفحّص المراتب والمقامات المرتّبة لهم عليهم السلام من خالق البريّات، لم يطلعهم الأئمّة على سرائر حالاتهم وخفايا كمالاتهم ودقائق مزاياهم، بل انتجبوا بعضه الكُمّلين والخواصّ من أصحابهم، وأظهروا لهم بعض الأسرار وخصائص الخصال من الأحوال والأفعال، وشرطوا عليهم الاخفاء عن غير أهلها من محبّيهم وغيرهم، وسترها بالحجاب، وتقنّعها بالنقاب.

عن جابر بن يزيد الجعفي، قال: «حدثني أبو جعفر عليه السلام خمسين ألف حديث ما حدّثت بها أحداً»[1].

وقال لي: «إنّ حدّثت بها أحداً فعليك لعنتي ولعنة آبائي إلى يوم القيامة»[2].

وفي خبر: «سبعين ألف حديث»[3].

أُنظر كيف يشدّد الإمام ويؤكّد في إخفاء الأسرار وسترها، وليس ذلك إلّا لعدم تحمّلهم، لقلّة معرفتهم بمقاماتهم ومراتبهم عليهم السلام.

فزرارة بن أعيَن الذي هو من جملة خواصّ أصحابهم مع جلالة قدره وعظم شأنه، لم يتحمّل بعض كلماتهم، فكيف بغيره؟

في (بصائر الدرجات) عنه، قال: دخلت على أبي جعفر عليه السلام، فسألني «ما عندك من أحاديث الشيعة؟»

قلت: إنّ عندي منها شيئاً كثيراً، قد هممتُ أن أُوقد ناراً ثمّ أُحرقها، قال:

---

(١) ... ٣٦٢/١٩٧

الملائكة حيث قالت: ﴿أَتَجعَلُ فِيهَا مَن يُفسِدُ فِيهَا وَيَسفِكُ الدِّمَاءَ﴾[٢].

وبالجملة فبعض ـ وإن كان من محبّيهم، لكن لا نحطاط مقامه وقصور فهمه وقلة إدراكه ـ إن اطّلع على بعض غرائب أحوالهم وعجائب حالاتهم وأقوالهم التي لا تلائم طبيعته، أنكره أشدّ الإنكار، وكذّب الأخبار.

قال عليّ بن الحسين عليه السلام فيما نُسب إليه:

إنّي لأكتم من علمي جواهره ... كي لا يرى الحقّ ذو جهلٍ فيفتتنا
وقد تقدّم في هذا أبو حسن ... إلى الحسين ووصّى قبله الحسنا
فربّ جوهرِ علمٍ لو أبوحُ به ... لقيل لي أنت ممّن يعبُدُ الوثنا
ولا ستحلّ رجالٌ مسلمون دمي ... يرون أقبح ما يأتونه حسنا[٣]

[القدح برواة المناقب والفضائل]

ولعلّ هذا هو السرّ في قدح كثيرٍ من أصحاب الأئمّة الأطهار ورواة الأخبار،

---

(١) في البحار: الأُمور.

(٢) بصائر الدرجات: ٦٥، تفسير العياشي ١: ٩/٣٢، بحار الأنوار ٢٥: ٢٨/٢٨٢، والآية في سورة البقرة: ٣٠.

قال العلّامة المجلسيّ رحمه الله: لعلّ زرارة كان ينكر أحاديث من فضائلهم لا يحتملها عقله، فنبّه عليه السلام بذكر قصّة الملائكة وإنكارهم فضل آدم عليه السلام عليهم، وعدم بلوغهم إلى معرفة فضله، على أنّ نفي هذه الأُمور من قلّة المعرفة، ولا ينبغي أن يكذّب المرء بما لم يحط به علمه، بل لابدّ أن يكون في مقام التسليم، فمع قصور الملائكة مع علوّ شأنهم

مؤلفاتهم، أو رووها بلا واسطة أو بواسطة عنهم عليهم السلام، ولم تتحمّلها عقولهم، رموهم بالغلو والكذب، واتّهموهم بالكفر والزندقة، كمحمد بن سنان[1]، ومفضّل بن عمر[2]،

---

(١) اختلف علماؤنا في شأن محمّد بن سنان، فقد ضعّفه الشيخ الطوسيّ في أصحاب الرضا عليه السلام من كتاب الرجال، واتّهمه ابن الغضائري بالغلو، ونسبه الفضل بن شاذان إلى الكذب، وبالمقابل وثّقه الشيخ المفيد رحمه الله في (الإرشاد)، وجعله الشيخ الطوسيّ في (الغيبة) من الوكلاء والقوّام الذين ما غيّروا وما بدّلوا وما خانوا أصلاً وماتوا على منهاجهم صلوات الله عليهم.

وقال الشيخ أبو علي الحائري: في (الوجيزة): معتمد عليه عندي، وقال جدّي العلامة المجلسي: وثّقه المفيد، وضعّفه الباقون، ونسبوه إلى الغلو، ولا نجد في أخباره غلواً أصلاً، بل يظهر منها كونه من أصحاب الأسرار، ولو كان كذلك كان اللازم على الشيخ لا أقل أن لا يروي عنه، مع أنّ كتبه مشحونة من أخباره. انتهى.

ولقد أجاز الفضل بن شاذان في الرواية عنه بعد موته حيث قال: لا أحلّ لكم أن تروووا أحاديث محمّد بن سنان عني ما دمت حياً، وهو يدل عى صحة رواياته عنده، وأنّ المنع في حال حياته لمانع آخر، والظاهر أنّه كان يتّقي من الجهّال والمعاندين لمحمّد بن سنان، ويتّقي من أمور لا يفهمونها ولا يتحملونها، ولو كان الفضل كما وصفه مضعّفوه لما روى عنه الثقات والعدول من أهل العلم كمحمّد بن عيسى العبيدي ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطاب والحسن والحسين ابني سعيد وأيوب بن نوح وغيرهم.

وبالجملة فإن اتّهام ابن سنان بالغلو والكذب جاء نتيجة روايته بعض غرائب الصفات وعجائب معجزات الأئمّة الهداة عليهم السلام لاحظ ما يؤيد ذلك أيضاً من أقوال السيّد ابن طاووس وغيره من العلماء الأجلّاء في رجال الشيخ الحائري ٦: ٦٥ ـ ٧٦،

← ترجمة المفضل بن عمر: الذي يتحصّل ممّا ذكرنا أنّ نسبة التفويض والخطّابية إلى المفضّل بن عمر لم تثبت، فإن ذلك وإن تقدّم عن ابن الغضائري إلّا أن نسبة الكتاب إليه لم تثبت كما مرّت الإشارة إليه غير مرّة، وظاهر كلام الكشي أنّ المفضل كان مستقيماً ثمّ صار خطّابياً، إلّا أنّ هذا لا شاهد عليه.

ويؤكد ذلك كلام النجاشي حيث قال: وقيل إنّه كان خطّابياً فإنّه يشعر بعدم إرتضائه، وإنّه قولٌ قاله قائل.

وأما ما تقدّم من الروايات الواردة في ذمّه فلا يتعدّ بما هو ضعيف السند منها، نعم إنّ ثلاث روايات منها تامة السند، إلّا أنّه لابد من ردّ علمها إلى أهلها فإنها لا تقاوم ما تقدّم من الروايات الكثيرة المتضافرة التي لا يبعد دعوى العلم بصدورها من المعصومين إجمالاً، على أنّ فيها ما هو الصحيح سنداً، فلا بدّ من حملها على ما حملنا عليه ما ورد من الروايات في ذمّ زرارة، ومحمّد بن مسلم، ويزيد بن معاوية وأضرابهم.

ويؤكّد ذلك أن الاختلاف إنما هو في الروايات التي رويت عن الصادق عليه السلام، وأمّا ما روي عن الكاظم والرضا عليهما السلام فكلّها مادحة على ما تقدّم، وهذا يكشف عن أنّ القدح الصادر عن الصادق سلام الله عليه إنما كان لعلّة.

ويكفي في جلالة المفضّل تخصيص الإمام الصادق عليه السلام إياه بكتابه المعروف بتوحيد المفضّل، وهو الذي سمّاه النجاشي بكتاب فكر، وفي ذلك دلالة واضحة على أنّ المفضّل كان من خواص أصحابه ومورد عنايته.

أضف إلى ذلك ما تقدم من توثيق ابن قولويه، والشيخ المفيد إيّاه صريحاً، ومن عدّ الشيخ إياه من السفراء الممدوحين، وأمّا ما ذكره النجاشي من أنّه كان فاسد المذهب، مضطرب الرواية، لا يعبأ به، وقد ذكرت له مصنّفات لا يعوّل عليها، ففيه تفصيل. أما قوله فهو فاسد المذهب، فيعارضه ما تقدم من الشيخ المفيد من عدّه من الفقهاء الصالحين ومن خاصّة أبي عبدالله عليه السلام، وبطانته. ولا يسعنا إلّا ترجيح كلام الشيخ

← وأما قوله: مضطرب الرواية، فهو إن صحّ لا يكشف عن عدم الوثاقة، كما تقدّم بيانه في ترجمة المعلّى بن محمّد البصري. وأما قوله: وقد ذكرت له مصنّفات لا يعوّل عليها، فهو مبنيّ على ما ذكره من أنّه فاسد المذهب، مضطرب الرواية، وقد عرفت الحال فيه، على أنّ ظاهر كلامه أنّ هذه المصنّفات لم يعلم أنّها مصنّفات المفضّل، وإنما هو أمر مذكور، والطريق الذي ذكره إلى كتبه ضعيف، والنتيجة أنّ المفضل بن عمر جليل، ثقة. معجم رجال الحديث ١٨: ٢٩٢ ـ ٣٠٤، وراجع منتهى المقال: ٦: ٣١٠ ـ ٣١٨.

(١) كان يونس بن عبدالرحمن عظيم المنزلة ووجهاً في أصحابنا متقدّماً كما وصفه النجاشي في (الرجال) وقد بُذِل له مال جزيل على الوقف فامتنع عن أخذه وثبت على الحقّ، وروي أنّ الإمام الرضا عليه السلام ضمن له الجنّة ثلاث مرات، ووصفه عليه السلام بأنّه كسلمان في زمانه، وفي ذلك مرتبة عظيمة ومنزلة جليلة لا توصف، أضف إلى ذلك فإن الشيخ الطوسي رحمه الله وثقّه في موضعين من كتابه (الرجال)، وعليه فالرجل متّفق على وثاقته وجلالته، أما التضعيف فقد جاءه من جهة روايات القميين، والتي عبّر عنها الكشي رحمه الله بقوله: فلينظر الناظر وليعجب من هذه الأخبار التي رواها القميّون في يونس، وليعلم أنّها لا تصحّ في العقل.

وذكر الوحيد البهبهانيّ رحمه الله في التعليقة كلاماً طويل الذيل محصّله القدح في روايات الذمّ الصادرة عن القميّين.

ويكفي في المقام رواية الفضل بن شاذان عن الثقة الفاضل الصالح أبي جعفر البصري، قال: دخلت مع يونس بن عبدالرحمن على الرضا عليه السلام فشكا إليه ما يلقى من أصحابه من الوقيعة فقال الرضا عليه السلام: دارهم فإنّ عقولهم لا تبلغ.

وهي تدل على أنّ قدح القميّين في يونس بن عبدالرحمن إنّما جاء من جهة بعض مروياته التي لا تبلغها عقولهم كما هو واضح من الرواية، راجع منتهى المقال ٧: ٩٠ ـ ٩٥.

(٢) عاصر جابر بن يزيد الجعفي الامامين أبا جعفر الباقر وأبا عبدالله عليهما السلام وكان من

← يصدق علينا، وعن يونس بن عبدالرحمن: أنّ علم الأئمّة انتهى إلى أربعة أحدهم جابر.

وعن ذريح المحاربي، قال: سألت أبا عبدالله ﷺ عن جابر الجعفي، فقال لي ﷺ: يا ذريح دع ذكر جابر، فإن السفلة إذا سمعوا بأحاديثه شنّعوا، أو قال: أذاعوا.

وقال السيّد الخوئي ﷺ: الذي ينبغي أن يقال: أن الرجل لا بد من عدّه من الثقات الأجلاء لشهادة ابن قولويه وعليّ بن إبراهيم، والشيخ المفيد في رسالته العددية وشهادة ابن الغضائري، على ما حكاه العلّامة، ولقول الصادق ﷺ في صحيحة زياد: إنه كان يصدق علينا.

وقال الشيخ أبو علي الحائري: وقال جدّي: الظاهر أنّه كان من أصحاب أسرارهما ﷺ، وكان يذكر بعض المعجزات التي لا تدركها عقول الضعفاء، فنسبوا إليه ما نسبوا، سيّما الغُلاة والعامّة.

راجع منتهى المقال ٢: ٢١٣ ـ ٢٢٠، ومعجم رجال الحديث ٤: ١٧ ـ ٢٦، مستدركات علم الرجال ٢: ١٠٦.

(١) نسب السيّد محسن الأمين العامليّ في كتابه أعيان الشيعة ٦: ٤٦٥، إلى الشيخ رجب البرسي الشذوذ والخلط والغلو، وقد ردّ على هذه الاتّهامات شيخنا الحجّة الأميني ﷺ في الجزء السابع من كتابه «الغدير» ص٣٦، بقوله: ونحن لا ندري ماذا يعني سيّدنا الأمين بقوله: وفي طبعه شذوذ، وفي مؤلّفاته خبط وخلط وشيء من المغالاة لا موجب له ولا داعي إليه، وفيه شيء من الضرر، إن أمكن أن يكون له محلّ صحيح.

ليت السيّد يوعز إلى شيء من شذوذ طبع شاعرنا الفحل ـ أي الحافظ البرسي ـ حتّى لا يبقى قوله دعوى مجرّدة، وبعد اعترافه بإمكان محمل صحيح لما أتى به المترجم له، فأيّ داعٍ إلى حمله على الخبط والخلط، ونسيان حديث: «ضع أمر أخيك على أحسنه»؟ وأيّ ضرر فيه على ذلك التقدير؟

بالكفر، هم الذين رووا المناقب الجليلة، والفضائل الغريبة، غامضة البراهين، عالية المضامين، أو نقلوها وضبطوها في مؤلّفاتهم ومصنّفاتهم.

والحال أنّ النقل والرواية لها لا يوجبان كفراً ولا غلواً بوجهٍ من الوجوه، إذ أولاً: إنّ النقل أو روايتها لا يوجبان الاعتقاد بها، ولا تلازم بينهما وبينه.

وثانياً: إنّ انحصار وجوه القدح في رواة الأخبار والمدح فيهم في صحّة الاعتقاد وفساده محل الإشكال وأوّل الكلام[1]، إذ درجات الخلق ومراتبهم في معرفة العقائد الدينية والمعارف الحقّة متفاوتة، بحيث لا تنضبط تحت قاعدة كلية، ولا ترى اثنين في درجةٍ ومرتبةٍ واحدة.

ولا شكّ ولا ريب أنّ كلّ واحدٍ يصوّب نفسه ويُخطّيء المخالف له، كفاك شاهداً الخبر المعروف: «لو علم أبو ذرّ ما في قلب سلمان لقتله»[2] أو لقال: «رَحِم

← بيّن بأتّم بيان وأجلى برهان أنه ليس في مؤلفات الشيخ الأوحد غلو قطّ، وقد أفرد مقالة خاصّة في تحقيق معنى «الغلو» فراجع ص١٣٥ ـ ١٦٢ من كتاب (عقيدة الشيعة)، الطبعة الثانية ١٣٨٤ هـ كربلاء.

وراجع كتاب (العلّامة أحمد الإحسائي في دائرة الضوء) لمحمّد علي إسبر ص٥٣ ـ ٦٢ و٧٧ ـ ٩٣ و١٠٢ ـ ١٠٤.

(١) روى الشيخ الطوسيّ ﷺ في (الغيبة) بالإسناد عن عبدالله الكوفي، قال: سئل الشيخ أبو القاسم ﷺ عن كتب ابن أبي العزاقر بعد ما ذُمّ وخرجت فيه اللعنة.

فقيل له: فكيف نعمل بكتبه وبيوتنا منها ملئ؟

فقال: أقول فيها ما قاله أبو محمّد الحسن بن عليّ صلوات الله عليهما وقد سئل عن

واحدة، وآخى بينهما رسول الله ﷺ.

فلو كان هذان الكاملان مع قوّتهما في الإيمان وتحمّلهما ما لا يتحمّل الأصحاب جميعهم، بهذه الكيفية مِن قتل أخيه إذا اطّلع على ما في قلبه، والترحّم لقاتله، فكيف بسائر الناس من الأصحاب وغيرهم؟

فظهر أنّه لا يمكن أن يقال: إنّ أساس القدح مخالفة اعتقاد القادح، وأساس المدح موافقة اعتقاد المادح، بل للقدح أسباب ووجوه أُخر عديدة، ليس المقام مقتضياً لذكرها.

وقد صرّح جمعٌ من الأصحاب بما ذكرنا، منهم أبو علي في رجاله في ترجمة حال محمّد بن سِنان، قال بعد نقل الأقوال المختلفة في حقّه، وللسيّد السعيد رضي الدين بن طاووس ﷺ كلامٌ في محلّ هذا وأشباهه، محصّله: أنّ جلالة قدرهم وشدّة اختصاصهم بأهل العصمة سلام الله عليهم، هو الذي أوجب انحطاط منزلتهم عند الشيعة، لأنّهم عليهم السلام لشدّة اختصاصهم بهم أطلعوهم على الأسرار المصونة عن الأغيار، وخاطبوهم بما لا تتحمّله أكثر الشيعة، فنُسِبوا إلى الغلو وارتفاع القول وما شاكلهما، انتهى[2].

وقال الشيخ الجليل أبو الحسن الشريف النباطي في كتابه (مشكاة الأنوار)[3]: بل مهما يتفحّص الإنسان يجد أكثر من رُمي بالغلو، أنّه ممّن روى في شأن الأئمّة بعض المناقب الجليلة التي نقلها ثقات علمائنا في كتبهم معتقدين بها،

---

(١) رجال الكشي: ١٥/ ٣٤، عن أمير المؤمنين عليّ عليه السلام.

(٢) منتهى المقال / رجال العلامة أبي عليّ الحائري ٦: ٧٢.

(٣) قال في (الذريعة ٢٠: ٢٦٤): مرآة الأنوار، وقد يقال: مشكاة الأنوار للمولى

ونعم ما قال شيخنا العلّامة باقر[1] علوم أهل البيت، وخادم أحاديث آل محمّد عليهم السلام، حيث قال: ردّ الأخبار التي تشهد متونها بصحتها بمحض الظنّ والوهم، ليس إلّا للازراء بالأخبار وعدم الوثوق بالإخبار، والتقصير في معرفة شأن الأئمّة الأطهار، إذ وجدنا أنّ الأخبار المشتملة على المعجزات الغريبة إذا وصلت إليهم، فهُم إما يقدحون فيها أو في روايتها، بل ليس جرم أكثر المقدوحين من أصحاب الرجال إلّا نقل مثل تلك الأخبار[2]، هذا كلامه أعلى الله مقامه.

وقد نقل النجاشي[3] رحمه الله أنّ إبراهيم بن [محمّد بن] سعيد أبا إسحاق الثقفي الكوفي من أكابر أصحابنا ومؤلّفي الكتب الكثيرة، عمل كتاب (المعرفة) وفيه المناقب المشهورة والمثالب المأثورة، فاستعظمه الكوفيون، وأشاروا عليه بتركه وأن لا يخرجه، فقال: أيّ البلاد أبعد من الشيعة؟ فقالوا: أصفهان. فحلف أن لا يروى الكتاب إلّا بها، فانتقل إليها ورواه بها، ثقةً منه بصحة ما رواه فيه[4].

ألا ترى إلى جمع أصحاب الأئمّة كيف نقلوا متعجّبين أنّ الإمام تكلّم بغير العربية، أو أخبر أحداً منهم باسمه، أو بشيءٍ صدر منه، إلى غير ذلك من الأشياء التي نعلم قطعاً اتصافهم عليهم السلام بأعظم منها، وجميع هذه من قصور معرفتهم بما في الأئمة من مزايا الفضائل التي خصّهم الله تعالى بها[5]، انتهى كلامه قدس سره.

وقال العالم الربّانّي الآقا باقر البهبهاني المرحوم في تعليقته على رجال

---

(١) وهو الشيخ الجليل العلّامة محمّد باقر المجلسي رحمه الله صاحب التصانيف الشهيرة مثل بحار الأنوار وغيره.

(٢) بحار الأنوار ٥٢: ٨٩.

(٣) في النسخة: الكشي، تصحيف، صوابه ما أثبتناه

الغضائري، كانوا يعتقدون في الأئمّة عليهم السلام منزلة خاصة من الرفعة والجلالة، ومرتبة معينة من العصمة والكمال، بحسب اجتهادهم ورأيهم، وما كانوا يجوّزون التعدّي عنها، وكانوا يعدّون التعدّي عنها ارتفاعاً وغلواً، على حسب معتقدهم، حتّى إنّهم جعلوا مثل نفي السهو عنهم غلواً، بل ربما جعلوا مطلق التفويض إليهم أو التفويض الذي اختلف فيه كما سنذكر، أو المبالغة في معجزاتهم، ونقل العجائب من خوارق العادات عنهم، أو الإغراق في شأنهم وإجلالهم وتنزُّههم عن النقائص وإظهار كثير قدرةٍ لهم، وذكر علمهم بمكنونات السماء والأرض، ارتفاعاً أو مورثاً للتهمة به، سيما بجهة أنّ الغلاة كانوا مختفين في الشيعة مخلوطين بهم مدلّسين [أنفسهم عليهم].

وبالجملة الظاهر أنّ القدماء أيضاً مختلفون في المسائل الأُصولية، فربما كان شيءٌ عند بعضهم فاسداً أو كفراً أو غلواً أو تفويضاً أو تشبيهاً أو غير ذلك، وكان عند الآخر ممّا يجب اعتقاده، أو لا هذه ولا ذاك.

وربما كان منشأ جرحهم بالأُمور المذكورة، وجدان الرواية الظاهرة فيها منهم، كما أشرنا آنفاً، أو ادّعاء أرباب المذاهب كونهم منهم، أو روايتهم عنهم، وربما كان المنشأ روايتهم المناكير عنهم إلى غير ذلك.

فعلى هذا ربّما يحصل التأمل في جرحهم بأمثال هذه الأُمور المذكورة، وممّا ينبّه على ما ذكرنا ملاحظة ما سَيُذكر في تراجم كثيرة.

إلى أن قال: وسيجيء في إبراهيم بن عمر وغيره ضعّف تضعيفات ابن الغضائري، وفي إبراهيم بن إسحاق وسهل بن زياد ضعّف تضعيف أحمد بن محمّد ابن عيسى، مضافاً إلى غيرهما من التراجم فتأمّل، انتهى.[1]

المرحوم في أحوال سهل بن زياد حيث قال في التعليقة: ظنّي أنّ منشأ التضعيف حكاية أحمد بن محمّد بن عيسى وإخراجه من قم، وشهادته عليه بالغلو والكذب، وهذا ممّا يضعّف التضعيف، ويقوّي التوثيق عند المنصف المتأمّل، سيما المطّلع على أحمد وما فعله بالبرقي[1]، و[ما] قاله في علي بن محمّد بن شيرة، وردّ النجاشي عليه[2].

وقال ابن داود[3]: إنّ أهل قم كانوا يخرجون الراوي بمجرد توهّم الريب.

وفي ترجمة محمّد بن أورمة ما يقوّيه، سيّما أنّه صنّف كتاباً في الردّ على الغلاة، وورد عن الهاديّ عليه السلام: «أنّه بريء ممّا قُذِف به» ومع ذلك كانوا يرمونه بالغلو[4].

إلى أن قال: وقال جدّي رحمه الله[5]: اعلم أنّ أحمد بن محمّد بن عيسى أخرج جماعةً من قم، لروايتهم عن الضعفاء وإيرادهم المراسيل في كتبهم، وكان اجتهاداً منه، والظاهر خطؤه، ولكن كان رئيس قم، والناس مع المشهورين إلّا من عصمه الله.

ولو كنت تلاحظ ما رواه في (الكافي) فيه، في باب النصّ على الهادي عليه السلام[6]، وإنكاره النصّ لتعصّب الجاهلية، لما كنت تروي عنه شيئاً، ولكنّه تاب، ونرجو أن يكون تاب الله عليه[7]، انتهى كلامه قدس سره.

---

(١) راجع الخلاصة للعلّامة الحلّي: ١٤/٧.

(٢) راجع رجال النجاشي: ٦٦٩/٢٥٥.

(٣) في المصدر: وقال الشيخ محمّد.

(٤) راجع رجال النجاشي: ٨٩١/٣٢٩، والخلاصة: ٢٨/٢٥٢.

وبالجملة فالمقصود من نقل هذه الكلمات بيان أنّ الأصحاب صرّحوا بما ذكرنا من أنّ الاعتقاد بخلاف معتقد القادح لا يكون سبباً للقدح، وبمحض التهمة بالغلو والكذب لا يجوز القدح في الراوي، إذ لعلّ القادح هو مقصّر غاية التقصير بحسب اجتهاده في معرفة حال الأئمّة، كما هو الغالب في القادحين في زماننا هذا، وما قرب منه، ولذا ينسب بعض الخواص من أصحاب الائمّةو كُمّليهم إلى الغلو والجنون، كمفضّل بن عمر، ومحمّد بن سنان، ومعلّى بن خُنيس، حيث نسبوه إلى الغلو، وجابر بن يزيد الجعفي حيث نسبوه إلى الجنون، وقالوا: جنّ جابر، جنّ جابر[1].

فظهر أنّه لا عبرة ولا اعتبار بلا شكّ وغبار بقدح مثل الفضل بن شاذان النيشابوري، وأحمد بن محمّد بن عيسى القمّي، ومحمّد بن الحسن بن الوليد أُستاذ الشيخ الصدوق، وأحمد بن الحسين بن عبيدالله الغضائري، ونظائرهم في حقّ الرواة بوجه.

إذ قدحهم فيهم ليس من باب الشهادة فيهم بكذا وكذا حتّى يُسمَع منهم، بل إنّما هو من باب اعتقادهم ومقتضى اجتهادهم في معرفة أئمّة الأنام عليهم سلام الملك العلّام، يعني كانوا جاعلين في تلك المعرفة حدّاً وميزاناً بحسب اجتهادهم ومقتضاه، فمن كان يتعدى ذلك الحدّ والميزان، ويتجاوز عنه بأقلّ قولٍ وأدنى بيان، رموه بالغلو والكذب، وحكموا بكفره، وأمروا الناس بعدم تكليمه والمعاشرة معه، والحال أنّ اجتهادهم لو صحّ حجةً عليهم لا على غيرهم.

وقد صرّح جمعٌ من الأصحاب كالشهيد الثاني والعلّامة وصاحب الوافية

كان من باب النقل والشهادة، فكلامه مسموع وحجّة، وإن كان من باب الاجتهاد فليس بحجّة ولا يعتمد عليه بوجه، وإن كان غرضنا التعرّض لهذه المسألة وإثباتها لتصدّينا لنقل كلماتهم من كتاب (الخلاصة) للعلّامة، و(شرح الدراية) للشهيد الثاني[1]، لكن التعرّض لها استطراديّ، وكفانا هذا المقدار في هذا المضمار.

[جرح القميين وغيرهم غير جارح]

فجرح القميين ونظائرهم وتعديلهم لا يتعمد عليهما ولا يُعتنى بهما، ولا يجعلان ميزاناً في المقام ومناطاً في المرام، إذا مدركهما اجتهادهم وليس بحجّة على غيرهم ـ كما عرفت ـ إن صحّ، والحال أنّه ليس بصحيح.

وإنّهم في زماننا هذا الذي انتشرت فيه الأخبار، ودُوّنت فيه مؤلفات الأصحاب، ولم يبقَ منها في زاوية الخمول إلّا قليل، من جملة المقصّرين في مقام معرفة شؤونات الأئمّة الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين، كما يستفاد من كلمات البعض أيضاً لطيفة مضحكة.

قال الصدوق عليه الرحمة في كتاب عقائده: إنّ علامة المفوّضة والغلاة

---

(١) قال الداماد في الرواشح السماوية: ص٥٨ ـ الراشحة العاشرة: قول الجارح والمعدّل من الأصحاب بالجرح والتعديل، إذا كان من باب النقل والشهادة كان حجّة شرعية عند المجتهد، وإذا كان من سبيل الاجتهاد فلا يجوز للمجتهد التعويل عليه، وإلّا رجع

والعجب كلّ العجب أنّه ﷺ جعل نسبة علماء قم إلى التقصير من علائم المفوّضة والغلاة، ولم يجعل إنكاره ضرورياً من ضروريات المذهب، لا سيّما في هذا الزمان، من علائم تقصيره في معرفة أئمّته ومواليه، حيث قال: (إنّ أقلّ درجة الغلو هو نفي السهو عن النبيّ ﷺ)[٢] وتبع شيخه وأُستاذه محمّد بن الحسن بن الوليد[٣].

قال في كتابه (من لا يحضره الفقيه) قال مصنّف هذا الكتاب: إنّ الغلاة والمفوّضة (لعنهم الله) ينكرون سهو النبيّ ﷺ، إلى أن قال: وكان شيخنا محمّد ابن الحسن بن أحمد بن الوليد يقول: أقلّ درجة الغلوّ نفي السهو عن النبيّ ﷺ.

---

(١) اعتقادات الشيخ الصدوق: ١٠١، وقال الشيخ المفيد ﷺ معقّباً على قول الشيخ الصدوق ﷺ: فأمّا نصّ أبي جعفر ﷺ بالغلو على من نسب مشايخ القميين وعلمائهم إلى التقصير، فليس نسبة هؤلاء القوم إلى التقصير علامة على غلو الناس، إذ من جملة المشار إليهم بالشيخوخة والعلم من كان مقصراً، وإنّما يجب الحكم بالغلو على من نسب المحقّين إلى التقصير، سواء كانوا من أهل قم أم غيرها من البلاد وسائر الناس... إلى أن قال: وقد وجدنا جماعة وردوا إلينا من قم يقصّرون تقصيراً ظاهراً في الدين، وينزلون الأئمّة ﷺ عن مراتبهم، ويزعمون أنّهم كانوا لا يعرفون كثيراً من الأحكام الدينية حتّى ينكت في قلوبهم، ورأينا من يقول إنّهم كانوا يلتجئون في حكم الشريعة إلى الرأي والظنون، ويدّعون مع ذلك أنّهم من العلماء، وهذا هو التقصير الذي لا شبهة فيه. تصحيح الاعتقاد: ١٣٥ ـ ١٣٦.

(٢) الفقيه ١: ٣٦٠/١٠٣١.

(٣) قال الشيخ المفيد ﷺ: وقد سمعنا حكاية ظاهرة عن أبي جعفر محمّد بن الحسن بن

الأخبار، وفي ردّها إبطال الدين والشريعة، وأنا احتسب الأجر في تصنيف كتاب منفرد في إثبات سهو النبيّ والردّ على منكريه إن شاء الله تعالى[1]، انتهى.

فمن قال: إنّ صحيح الاعتقاد هو القول بسهو النبيّ ﷺ، وجعل إنكار ما هو ضروريّ مذهب الشيعة، لا سيّما في هذا الزمان، علامة المفوضة والغلاة، فهل يبقى لجرحه وتعديله وثوق واعتبار في المقام؟

والأعجب أنّه جعل لهم علامة أُخرى حيث قال في ذلك الكتاب بعد الكلام السابق: ومن علامتهم دعوى علم الكيمياء، ولم يعلموا منه إلّا الدغل وتنفيق الشبه والرصاص على المسلمين[2].

فانظر ـ أيّها المنصف والمعتبر ـ هل ربط بين القول بالتفويض والغلو ودعوى علم الصنعة والكيمياء مناسبة أو تلازم حتّى يجعل هذه من علاماتهم؟

وقد نرى في هذا الزمان كثيراً من أهل الغلو يعتقدون أُلوهية أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام، ولم يعلموا اسم هذا العلم فضلاً عن دعواه، واجتماعهما في المحلّ الواحد اتفاقاً لا يوجب كون أحدهما علامة الآخر.

والأفضح أنّ الفاضل المعاصر المرحوم بعد نقل العبارة في رسالته قال: وحضرات در اكثر كتب خود مدّعى علم كيمياء هستند، واين از عجائب است، وگويا كلام صدوق مستند بروايتى باشد.

---

(١) الفقيه ١: ٣٥٩/١٠٣١.

(٢) اعتقادات الشيخ الصدوق: ١٠١، على أنّ الشيخ الصدوق ﷺ قد فصّل في المقام، فجعل نسبة مشايخ قم إلى القول بالتقصير من علامات المفوضّة والغلاة، وجعل دعوى

لعلم الكيمياء، وهذا من العجائب، ولعلّ كلام الصدوق مستند إلى الرواية.

ولعمري أنهما صادقان في دعواهما وما جرى به قلمهما، لأنّ الإنسان عدوّ لمّا جهله، ومنكر لما فقده، وما حملهما على ذلك وإنكار ما هنالك إلّا جهلهما لأُخت النبوّة وعصمة المروّة.

ليت شعري أي شيءٍ من هذا العلم ينكران؟ وجود هذا العلم الشريف الذي هو مرآة الحقائق ومنظرة الدقائق، أم وردت الأخبار الكثيرة في بيانه؟ أم وجود حامليه في كلّ زمان وعصر وأوان؟

وبالجملة إن كانت هذه العلامة ـ كما ذكرهما الصدوق عليه الرحمة ـ صحيحة، واستبشر بها الفاضل المعاصر المرحوم وقال: إنّه من العجائب، ولعلّه مستند إلى الرواية، لزم أن تكون العلامة الأُولى أيضاً عنده صحيحة ومقبولة لديه، إذ وردت فيها أخبار كما هي عند الصدوق صحيحة، ويقول بما قال به من خلاف ضرورة مذهب الشيعة الاثني عشرية، ويعتقد أنّ أقل درجة الغلو نفي السهو عن النبيّ صلى الله عليه وآله، ويقول بسهو أجداده الطاهرين المعصومين.

الحاصل بَعُدنا عن المقصود والمرام، فلنتوجه إلى ما هو الأهمّ من تحرير المقام، ونقول: إنّ أهل التفريط لما عاشروا المخالفين، وأنِسُوا بما عندهم، ولم يطلعوا بأسرار أُمناء الرحمن، ولم يتحمّلوا بما ورد منهم من عجائب البرهان وغرائب البيان، وقاسوا من ولّاهم الله أمر مملكته، وجعلهم معادن سرّه ورحمته، إلى أنفسهم الكثيفة، وجعلوا ميزان معرفتهم قلوبهم الضعيفة، ومعيار تحمّلهم عقولهم السخيفة، قصّروا في معرفة مقامات أولياء الله التي لا يحتملها ملك مقرّب ولا نبيّ مرسل[1]، وقالوا ما قالوا، وارتكبوا ما ارتكبوا، من قبيح المقال في حقّ

[عقائد فاسدة وآراء كاسدة]

حتّى قال بعض: إنّ الأئمّة عليهم السلام لا يعلمون كثيراً من الأحكام الدينية إلى أن ينكت في قلوبهم و[قال] بعض: إنّ الأئمّة كانوا يلتجئون أحياناً إلى الظنّ والتخمين، وجمع أنكروا صدور المعجزة عنهم عليهم السلام، ونفوا عنهم سماع كلام الملائكة[1]، وجماعة أنكروا أفضليتهم على الأنبياء غير نبينا صلى الله عليه وآله وسلم[2]، وجمع قالوا: بصدور السهو عنهم عليهم السلام[3].

وقد أشرنا سابقاً إلى بعض من هذه العقائد الفاسدة والآراء الكاسدة، وليس ذلك إلّا لقصور فهمهم الضعيف عن معرفة مواليهم، وتقصيرهم فيها، وعدم تحمّلهم غرائب أحوالهم عليهم السلام، وعجائب أفعالهم وأقوالهم، وإن يمكن في حقّ مثل الصدوق ونحوه ممّن يعتمد عليهم القول بالتسديد في صدور هذه الأقاويل حفظاً لضعفاء الشيعة، وصوناً لحمقائهم عن الانحراف والخروج عن الدين.

[أهل الإفراط والغلو]

أما القسم الثاني: وهو أهل الإفراط، فهم أيضاً لمّا رأوا بعض ما صدر من

← عبدالله عليه السلام: حديثنا صعب مستصعب شريف كريم ذكوان ذكي وعر لا يحتمله ملك مقرّب ولا نبيّ مرسل ولا مؤمن ممتحن، قلت: فمن يحتمله جعلت فداك؟ قال: مَن شئنا يا أبا الصامت...

أفهامهم، تجاوزوا عن الحدود، ومالوا عن وسط الطريق والحقّ الدقيق، إلى جانب الإفراط وطريق الباطل والفساد، غافلين عن حقيقة الحال أنّه لا يبعد عن لطف الله سبحانه وكرمه العميم وفضله الواسع ومنّه الجسيم، أن يتفضّل على بعض عباده بفضائل جليلة، ومزايا نبيله، ومقامات عالية، ومراتب سامية، بحيث يعجز عن دركها العقول، وعن نيلها أفهام الفحول، من الأنبياء والمرسلين وعباده المقرّبين.

في (الكافي) و(الاحتجاج) و(علل الشرايع) و(عيون الأخبار) و(إكمال الدين) و(أمالي الصدوق) قال الرضا عليه السلام في خبر طويل: «إنّ الإمامة أجلّ قدراً، وأعظم شأناً، وأعلى مكاناً، وأمنع جانباً، وأبعد غوراً من أن يبلغها الناس بعقولهم، أو ينالوها بآرائهم، أو يقيموا إماماً باختيارهم، إنّ الإمامة خصّ الله عزّ وجلّ بها إبراهيم عليه السلام بعد النبوة، والخلّة مرتبة ثالثة وفضيلة شرّفه بها.

إلى أن قال: هيهات، ضلّت العقول، وتاهت الحلوم، وحارت الألباب، وحسرت العيون، وتصاغرت العظماء، وتحيّرت الحكماء، وخرست الخطباء، وجهلت الألبّاء، وعجزت وكلّت الشعراء، وعييت البلغاء، عن وصف شأنٍ من شأنه، وفضيلةٍ من فضائله، فأقرّت بالعجز والتقصير، وكيف يُوصَف أو يُنعَت بكنهه، أو يفهم شيء من أمره، أو يوجد من يقوم مقامه، أو يغني غناه؟ لا كيف وأنّى»[1] الخبر.

ولا يبعد أيضاً أنّ الإمام الذي هو صاحب تلك المقامات العالية والمراتب السامية الذي لا يحيط بمعرفته غير خالقه وبارئه، ولا يطلع على شؤناته وجلالته غير صانعه، أن يقوم بوظائف العبودية، ولا يفتر عنها طرفة عين أبداً: ﴿عِبَادٌ

---

(١) الكافي ١: ٢٠١ ح ٢، كمال الدين: ٦٧٨ ح ٢، عيون أخبار الرضا ١: ٢١٨ ح ٩٩، =

وبالجملة فبعض بواسطة عدم معرفتهم بمراتب الربوبية والعبودية، لمّا رأوا ظهور بعض صفات الربوبية منهم، بحيث تنافي صفات العبودية عندهم، غلو في حقّهم وألحدوا وتجاوزوا الحدود في العباد، وقالوا بمذهب ظاهر الفساد.

[الغلاة الملعونون على لسان الأئمّة المعصومين عليهم السلام]

وبعض بواسطة حبّ الدنيا الدنيّة والرئاسة الظاهرة الدنيوية في زمان الأئمة وبعده، لمّا رأوا ضعف عقيدة بعض الناس وسوسوا في صدورهم كالخنّاس، واغتنموا الفرصة، وشرعوا في إلحادهم وإغوائهم باشاعة بعض المذاهب الفاسدة والآراء الكاسدة فيما بينهم وانتشاره فيهم، حتّى يصلوا به إلى مقصودهم، ويحصلوا [على] مرامهم ومآربهم، كعبد الله بن سبأ الذي كان في أول أمره يهودياً وغالياً في حقّ يوشع بن نون وصيّ نبي الله موسى عليه السلام، ولمّا أسلم بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله أيضاً، صار من الغلاة في حقّ علي أمير المؤمنين عليه السلام.

وفي الأخبار ورد عن الصادق عليه السلام لعن في حقّه[2].

ومثل بيان بن سمعان النهدي[3] الذي هو من بني تميم ظهر في العراق بعد

---

(١) الأنبياء: ٢٦ و٢٧.

(٢) روى الكشي بالإسناد عن أبان بن عثمان، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام، يقول: لعن الله عبدالله بن سبأ، إنّه ادّعى الربوبية في أمير المؤمنين عليه السلام، وكان والله أمير المؤمنين عليه السلام عبداً لله طائعاً، الويل لمن كذب علينا، وإنّ قوماً يقولون فينا مالا نقوله في أنفسنا، نبرأ

الحنفية، ثمّ بعده بألوهية ابنه أبي هاشم.

ومثل بشار الشعيري[1]، وكان يدعى بالبشير والمبشر، ومثل أبي الخطاب محمّد بن أبي زينب[2]، ومثل العلبائية[3]، وكلهم كانوا يقولون بأن علياً هو الله ظهر

← رأس فرقة البيانية من الغلاة المشبّهة الحلولية، معجم الفرق الإسلامية: ٦٥، المقالات والفرق: ١٧٥.

(١) وهو بشار الشعيري، نسبة إلى بيع الشعير، المتوفّى نحو سنة ١٨٠ هـ، وهو زعيم فرقة العلياوية من الغلاة، وهم القائلون بأنّ علياً هو ربّ ظهر بالعلوية الهاشمية، وأظهر أنّه عبد، وبعث محمّداً رسوله بالمحمدية، وأنّ فاطمة والحسن والحسين عليهم السلام تلبيس، والحقيقة هو شخص علي عليه السلام، وأنكروا شخص محمّد صلى الله عليه وآله، وزعموا أن محمّداً عبد وعليٌّ ربّ، وقالوا بالإباحات والتعطيل والتناسخ، وهي من الفرق البائدة، تعالى الله عمّا يقولون علوّاً كبيراً، معجم الفرق الإسلامية: ١٧٥، المقالات والفرق: ١٩١.

(٢) وهو محمّد بن مقلاص بن أبي زينب الأسدي الكوفي الأجدع، المكنّى تارة أبو الخطاب، وأُخرى أبو الظبيان، وثالثة أبو إسماعيل، المقتول سنة ١٣٨ هـ، صاحب فرقة الخطابية من الغلاة المشبّهة، وكان أبو الخطاب قد ذهب إلى أُلوهيّة الصادق عليه السلام، وكان في زمانه، فلمّا وقف الإمام الصادق عليه السلام على غلوه الباطل في حقه تبرأ منه ولعنه وأمر أصحابه بالبراءة منه.

زعم أبو الخطاب أولاً أنّه مرسل من قبل جعفر الإله، ثمّ ترقّى فزعم أن الإله قد حلّ فيه، وكان يقول: إنّ الأئمّة أنبياء ثمّ آلهة، وأنّ الحسن والحسين وأولادهما أبناء الله وأحباؤه.

والخطابية من أتباعه قالوا بعده: إنّ جعفراً الإله، غير أنّ أبا الخطاب أفضل منه ومن عليّ، وأحلّوا المحارم من الزنا والسرقة وشرب الخمر وترك جميع الفرائض. معجم الفرق الإسلامية: ١١٠.

ظهر مرة بصورة عليّ، وتارة بصورة محمّد، وأظهر نفسه أنّه عبدالله، والحال أنّه هو عين الله، وأنّه رسول بالمحمديّة، والحال أنّه هو عين.

ومثل أصحاب أبي الخطاب الذين قالوا بألوهية أربعة: علي، وفاطمة، والحسن، والحسين، وأنكروا ألوهية محمّد، وقالوا: إنّه رسول وعبد لعليّ.

ومثله المخمّسة الذين قالوا بربوبية محمّد، ثمّ بانتقالها منه إلى عليّ عليه السلام، ومنه إلى فاطمة عليها السلام، ومنها إلى الحسن عليه السلام، ومنه إلى الحسين عليه السلام، وقالوا: إنّ سلمان رسول محمّد، وأباحوا ترك العبادات، وقالوا أيضاً بالتناسخ وترك التكليف بالمحرّمات[1].

ومثل محمّد بن بشير[2] لعنه الله وأصحابه الذين قالوا بأنّ موسى بن جعفر عليه السلام جعله خليفته فيما بين الأُمّة، وعلّمه جميع ما تحتاج الأُمّة، وزعموا أنّ كلّ من أدّعى الإمامة من أولاده عليهم السلام كاذب وباطل، وأنّ الله أوجب على الأُمة الصلاة والصوم فقط، وأمّا الزكاة والحج وسائر الواجبات فليست بواجبة، وأنّ تمام المحارم والفروج والغلمان حلال، ودليلهم آية ﴿أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا﴾[3].

← يقول بإلهية علي عليه السلام، ويفضّله على النبيّ صلى الله عليه وآله، وزعم أنّ علياً عليه السلام بعث النبيّ صلى الله عليه وآله ليدعو إليه فدعا إلى نفسه، وقال بذمّ النبيّ صلى الله عليه وآله، ولهذا تسمّى فرقته الذميّة أيضاً. وافترقوا إلى عدة أقوال، راجع معجم الفرق الإسلامية: ١٧٣، المقالات والفرق: ١٩٠.

(١) انظر معجم الفرق الإسلامية: ٢١٨.

(٢) قال الحائريّ في منتهى المقال ٥: ٣٨٥: محمّد بن بشير غالٍ ملعون، وفي رجال الكش أحاديث شتى قوية في ذمّه ولعنه وقوله بالتناسخ [وإباحة] الزنا

إلى بدن، ومحمّد ربّ كلّ من ينتسب إليه، وهو لم يلد ولم يولد، والأئمّة بيوته وظروفه.

ومثل علي بن حسكة[1] قال بألوهية أبي الحسن العسكري عليه السلام ونبوّة نفسه.

ومثله مغيرة بن سعيد[2]، وصائد النهدي[3]، وحارث الشامي[4]، وفارس بن حاتم القزويني[5]، وأبو السمهري[6]، وابن أبي الزرقاء[7]، وحسن بن محمّد القمي[8]،

---

(١) من كبار الغلاة في زمان الإمام عليّ بن محمّد العسكري عليه السلام، انظر رجال الكشي: ٥١٦، الخلاصة: ١٧/٢٣٤، منتهى المقال ٤: ١٩٨٦/٣٧٣.

(٢) هو من الكذّابين على الأئمّة المعصومين عليهم السلام، قال الإمام أبو جعفر عليه السلام فيه: إنّه كان يكذب علينا.. انظر ترجمته في منتهى المقال ٦: ٣٠٢٥/٣٠٧.

(٣) روى الكشي عن سعد بن عبدالله قال: حدثني محمّد بن خالد الطيالسي، عن عبدالرحمن بن أبي نجران، عن ابن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه لعنه، راجع ترجمته في التحرير الطاووسيّ: ١٥٦/٢٠٥، ومنتهى المقال ٢: ١٤٦٢/٣١٣.

(٤) هو من المعلونين على لسان الإمام الصادق عليه السلام. منتهى المقال ٢: ٦٤٦/٣١٣.

(٥) كان ملعوناً فتّاناً داعياً إلى البدعة، ورد فيه لعن من الإمام أبي الحسن العسكريّ عليه السلام وقتل على يد جنيد من أصحاب الإمام العسكريّ عليه السلام. معجم رجال الحديث ١٣: ٢٤٠.

(٦) و(٧) ورد فيهما أنّهما فتّانان معلونان ففي رجال الكشي: ٨١١/٢، قال سعد: وحدثني محمّد بن عيسى بن عبيد، قال: حدثني إسحاق الأنباري، قال: قال لي أبو جعفر الثاني عليه السلام: ما فعل أبو السمهري لعنه الله يكذب علينا، ويزعم أنه وابن أبي الزرقاء دعاة إلينا، أشهدكم أنّي أتبرء إلى الله عزّ وجلّ منهما، إنهما فتّانان معلونان...

(٨) هو الحسن بن محمّد بن بابا القمي، قال العلّامة في الخلاصة: ذكر أبو محمّد الفضل ابن شاذان في بعض كتبه أنّ من الكذّابين المشهورين ابن بابا القميّ، وفي رجال الكشي: قال نصر بن الصباح: الحسن بن محمّد المعروف بابن بابا ومحمّد بن نصير

الفاسدة والعقائد الكاسدة، وتركوا المحرّمات وحلّلوا المحارم، وعطّلوا أحكام الله، ومن تبعهم في تلك العقائد ممّن قالوا بألوهية النبي ﷺ أو أحد الأئمّة، وبالتفويض الباطل، كلهم مفرّطون وغُلاة وكفّار ومشركون وملحدون وملعونون بلسان النبيّ والأئمّة صلوات الله عليهم.

عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال: «يا أبا محمّد، ابرأ ممّن زعم إنّا أرباب». قلت: برئت منه. فقال: «ابرأ ممّن زعم إنّا أنبياء». قلت: برئت منه[٣].

وعن ابن مسكان، عن الصادق عليه السلام، قال: «لعن الله من قال فينا مالا نقوله في أنفسنا، لعن الله من أزالنا عن العبودية لله الذي خلقنا وإليه مآبنا ومعادنا، وبيده نواصينا»[٤] انتهى.

[نزّهونا عن الربوبيّة وقولوا فينا ما شئتم]

والمروي في (تفسير الإمام) و(الاحتجاج) عن الرضا عليه السلام قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا تتجاوزوا بنا العبودية، ثمّ قولوا فينا ما شئتم ولن تبلغوا، وإيّاكم والغلو كغلوّ النصارى، فإني برئ من الغالين»[٥].

---

(١) هو محمّد بن نصير النميري الفهري الذي تنسب إليه النصيرية، برء منه الإمام المعصوم العسكري عليه السلام انظر ترجمته في رجال أبي عليّ الحائري ٦: ٢٩١٢/٢١٦.

(٢) هم أتباع الحسين بن منصور المكنّى بأبي مغيث والمعروف بالحلّاج، وقد زعم بعض المنتسبين إليه أنّه حيّ لم يقتل إنما قتل من ألقي عليه شبهه... انظر معجم الفرق الإسلامية: ١٠١.

(٣) رجال الكشي: ٥٢٩/٢٩٧، وفيه: برئ الله منه، بدل برئت منه، في الموضعين.

وفي (بصائر الدرجات) عن الصادق عليه: قال: «يا كامل، اجتنبوا كل رباً نؤوب إليه، وقولوا فينا ما شئتم»[1] انتهى.

وبالجملة فالأخبار بهذا المضمون كثيرة فوق حدّ الاحصاء، وبعد ظهور فساد طريقي الإفراط والتفريط اتّضح أنّ الحق هو النمط الأوسط، وهو القسم الثالث، كما برهنّا في الفصل السابق، ويدلّ عليه صريحاً خبر محمّد بن سنان المروي في (الكافي)[2] و(رياض الجنان)، وهو الصراط المستقيم، والنهج القوم، من تقدم عليه أفرط، ومن تأخّر عنه فرّط، ثبّتنا الله عليه ونفعنا به في ضيق المسالك وعند هول المحشر وشدائد ما هنالك.

الفصل الثالث

[النهي عن التفويض على نوع الاستقلال]

المراد من التفويض عُرفاً هو أن تنسب جميع الأفعال أو بعضها إلى الخلق على طريق الإستقلال، ولا شكّ ولا شبهة أنّه بهذا المعنى في حقّ المعصومين الأربعة عشر سلام الله عليهم كفر وشرك بالله.

كما قال جمع: إنّ الله خلق محمّداً ﷺ ثمّ فوّض إليه خلق الدنيا، وهو الخلّاق لجميع ما فيها مستقلّاً، وقال جمع به بعينه في حقّ الأمير عليه السلام، وقال به أيضاً جمع بعينه في حقّ الخمسة: سلمان، وأبي ذرّ، ومقداد، وعمار، وعمرو بن أُمية، ويسمّون بالمخمّسة[1].

والأخبار الواردة في بطلان التفويض والنهي عنه، مصاديقها هؤلاء الطوائف الذين قالوا بالتفويض على نوع الإستقلال، وكلمات الأصحاب أيضاً ظاهرة فيه.

[قول الشيخ الصدوق في الغلاة]

قال الصدوق عليه الرحمة في رسالة (الاعتقادات): اعتقادنا في الغلاة والمفوّضة أنّهم كفّار بالله عزّ وجل، وأنّهم شرّ من اليهود والنصارى والمجوس والقدرية والحروريّة والحربية، ومن جميع أهل البدع والأهواء المضلّة، وإنّه ما صغر الله جلّ جلاله تصغيرهم بشيء، قال الله عزّ وجل: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللهُ الكِتَابَ وَالحُكمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَاداً لِي مِن دُونِ اللهِ وَلَكِن كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنتُم تُعَلِّمُونَ الكِتَابَ وَبِمَا كُنتُم تَدرُسُونَ * وَلَا يَأمُرَكُم أَن تَتَّخِذُوا المَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَربَاباً أَيَأمُرُكُم بِالكُفرِ بَعدَ إِذْ أَنتُم مُسلِمُونَ﴾[1]. وقال عزّ وجلّ: ﴿لَا تَغلُوا فِي دِينِكُم﴾[2].

[استشهاد الأئمّة عليهم السلام]

واعتقادنا في النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه سمّ في غزوة خيبر، فما زالت هذه [الأكلة] في فؤاده حتّى قطعت أبهره فمات منها، وأمير المؤمنين عليه السلام قتله عبدالرحمن بن ملجم ودفن بالغريّ، والحسن بن عليّ سمّته امرأته جعدة بنت الأشعث الكندي فمات من ذلك، والحسين بن عليّ قتل بكربلاء، قتله سنان بن أنس لعنه الله، وعليّ بن الحسين عليه السلام سيّد العابدين سمّه الوليد بن عبدالملك فقتله، والباقر بن عليّ سمّه إبراهيم بن الوليد فقتله، والصادق عليه السلام سمّه أبو جعفر المنصور الدوانيقي لعنه الله، وموسى بن جعفر سمّه هارون الرشيد فقتله، والرضا عليّ بن موسى عليه السلام قتله المأمون

قتله المتوكلّ[1] بالسمّ، والحسن بن علي العسكري عليه السلام قتله المعتمد بالسمّ.

واعتقادنا في ذلك أنّه جرى عليهم على الحقيقة، وأنّه ما شُبّه للناس أمرهم كما زعم من تجاوز الحدّ فيهم من الناس، بل شاهدوا قتلهم على الحقيقة والصحة، لا على الحسبان والخيلولة، ولا على الشكّ والشبهة، فمن زعم أنّهم شبّهوا أو واحد منهم فليس من ديننا على شيء، ونحن منه براء، وقد أخبر النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمّة أنّهم مقتولون، فمن قال إنّهم لم يقتلوا، فقد كذّبهم، ومن كذّبهم فقد كذّب الله عزّ وجلّ وكفر به وخرج عن الإسلام ﴿وَمَن يَبتَغِ غَيرَ الإِسلَامِ دِيناً فَلَن يُقبَلَ مِنهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الخَاسِرِينَ﴾[2] إلى آخره.

[قول الشيخ المفيد في الغلاة]

وقال الشيخ المفيد رحمه الله في شرح هذا الكلام: الغلو في اللغة: هو تجاوز الحدّ والخروج عن القصد، قال الله تعالى: ﴿يَا أَهلَ الكِتَابِ لَا تَغلُوا فِي دِينِكُم وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلَّا الحَقَّ﴾[3] فنهى عن تجاوز الحدّ في المسيح، وحذّر من

---

(١) في المصدر: المعتضد، وهو بعيد، لأن المعتضد بويع سنة ٢٧٩ هـ وهلك سنة ٢٨٩ هـ، وكانت شهادة الإمام عليه السلام سنة ٢٥٤ هـ في ملك المعتزّ (٢٥١ ـ ٢٥٥ هـ)، ولا يصحّ أن يكون المتوكّل هو الذي دسّ السمّ إليه عليه السلام، بل إنّ المتوكّل قد هلك بدعاء الإمام الهادي عليه السلام عليه وذلك سنة ٢٤٧ هـ، أي قبل وفاة الإمام عليه السلام بسبع سنين، فالصواب أن تكون شهادته عليه السلام في زمان المعتزّ (٢٥١ ـ ٢٥٥ هـ). راجع مصباح الكفعمي: ٥٢٣، والتتمّة في تواريخ الأئمّة: ١٣٩، ودلائل الإمامة: ٤٠٩، وجميعهم نصّوا على ما ذكرناه.

والغلاة من المتظاهرين في الإسلام هم الذين نسبوا أمير المؤمنين والأئمّة عليهم السلام من ذرّيّته إلى الألوهية والنبوة، ووصفوه في الدين والدنيا إلى ما تجاوزوا فيه الحدّ، وخرجوا عن القصد، وهم ضلّال كفّار، حكم أمير المؤمنين عليه السلام فيهم بالقتل والتحريق بالنهار، وقضت الأئمّة عليهم السلام فيهم بالكفر والخروج عن الإسلام.

والمفوّضة صنفٌ من الغلاة، وقولهم الذي فارقوا به من سواهم من الغلاة اعترافهم بحدوث الأئمّة وخلقهم، ونفي القدم عنهم، وإضافة الخلق والرزق مع ذلك إليهم، ودعواهم أنّ الله سبحانه وتعالى تفرّد بخلقهم خاصة، وأنّه فوّض إليهم خلق العالم بما فيه وجميع الفعال[1]. إلى آخره.

[التفويض الباطل]

ومن لاحظ بعين الاعتبار هاتين العبارتين عرف بلا غبار: أنّ التفويض الذي ورد النهي عنه في الأخبار، وحكم بكفر قائله العلماء الأخيار، هو التفويض على طريق الاستقلال، لا ما ذكرنا من التفويض الصحيح، وهو تصرّفهم في ملك الله سبحانه ومملكته بإذنه ومشيئته وإرادته.

والمصرّح في الآيات أيضاً هو نفي الخلق والرزق والإحياء والإماتة عن غير الله عزّ وجلّ، المدّعي للألوهية، أو الاستقلال، أو الشراكة لا مطلقاً حتّى تشمل ما ذكرنا، منها قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾[2] ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ

كُلِّ شَيءٍ﴾[٢]. ومنها قوله عزّ من قائل: ﴿اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيءٍ﴾[٣] ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرضِ أَم لَهُم شِركٌ فِي السَّمَاوَاتِ﴾[٤]، ومنها: ﴿هَـذَا خَلقُ اللهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ﴾[٥] ﴿إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو القُوَّةِ المَتِينُ﴾[٦]، ﴿قُل مَن يَرزُقُكُم مِن السَّمَاوَاتِ وَالأَرضِ﴾[٧]، ومنها: ﴿اللهُ الَّذِي خَلَقَكُم ثُمَّ رَزَقَكُم ثُمَّ يُمِيتُكُم ثُمَّ يُحيِيكُم هَل مِن شُرَكَائِكُم مَن يَفعَلُ مِن ذَلِكُم مِن شَيءٍ سُبحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشرِكُونَ﴾[٨] وغيرها من الآيات الصريحة في نفي تلك الصفات عمّن ادعى الألوهية أو الاستقلال غير الله تبارك وتعالى.

نعم في بعض الأخبار النفي عن نسبة تلك الصفات إلى الأئمّة عليهم السلام مطلقاً، كالمرويّ في (احتجاج الطبرسي) عن عليّ بن أحمد، قال: اختلف جماعة من الشيعة في أنّ الله فوّض إلى الأئمّة أن يخلقوا ويرزقوا فقال: هذا محالٌ لا يجوز على الله تعالى، لأنّ الأجسام لا يقدر على خلقها غير الله.

وقال آخرون: بل الله أقدر الأئمّة على ذلك فخلقوا ورزقوا، فتنازعوا في ذلك نزاعاً شديداً.

---

(١) فاطر: ٣.

(٢) الرعد: ١٦.

(٣) الزمر: ٦٢.

(٤) فاطر: ٤٠.

(٥) لقمان: ١١.

(٦) الذاريات: ٥٨

ليوضّح لكم الحقّ فيه، فإنّه الطريق إلى صاحب الأمر، فرضيت الجماعة بأبي جعفر، فسلّمت وأجابت إلى قوله، فكتبوا المسألة وأنفذوها إليه، فخرج إليه من جهته توقيع نسخته: «إنّ الله تعالى هو الذي خلق الأجسام، وقسّم الأرزاق، لأنّه ليس بجسم ولا حال في جسم، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، وأمّا الأئمّة عليهم السلام فإنهم يسألون الله تعالى فيخلق، ويسألونه فيرزق»[2] انتهى.

هذا كما ترى في نفي تلك الصفات عنهم عليهم السلام مطلقاً، ولكن لو دقّقت النظر فيه مرّة بعد أُخرى، عرفت أنّ المنفي عنهم عليهم السلام هو نسبة تلك الصفات إليهم على طريق الاستقلال لا مطلقاً، إذ الناس في ذلك الزمان وهذا أيضاً، ما يعرفون من لفظ التفويض إلّا الاستقلال، ولذا كانوا يستوحشون منه، ويقولون: إنّه محال: لأنّ الأجسام لا يقدر على خلقها إلّا الله.

[المعصومون عليهم السلام وسائط الإفاضة]

وأمّا كونهم عليهم السلام وسائط صرفة وآلات محضة لله سبحانه في خلقها وإيجادها، فلا أظنّ أحداً ينكره في ذلك الزمان، كما لا ينكرون كون الملائكة الأربعة جبرائيل وميكائيل وإسرافيل وعزرائيل وسائط وآلات في الخلق والرزق والحياة والممات، فكيف لا ينكرون هذا وينكرون وساطة الأئمّة عليهم السلام وآليتهم فيها؟

---

(١) المراد أبو جعفر محمّد بن عثمان بن سعيد رضوان الله عليه، أحد السفراء الأربعة

وعلّة لعلّة علتهم، ووسائط لإيجادهم، مادتهم وصورتهم، وأنّهم لا يتصرفون في شيء، ولا يخطون قدماً عن قدم إلّا بإذنهم عليهم الصلاة والسلام.

كما في رواية مقداد بن الأسود، قال: قال لي مولاي يوماً: «ائتني بسيفي» فأتيته به، فوضعه على ركبته، ثمّ ارتفع إلى السماء وأنا أنظر إليه حتّى غاب عن عينيّ، فلمّا قرب الظهر نزل وسيفه يقطر دماً، فقلت: يا مولاي، أين كنت؟ فقال: «إنّ نفوساً في الملأ الأعلى اختصمت، فصعدت فطهّرتها».

فقلت: يا مولاي وأمر الملأ الأعلى إليك؟ فقال: «يابن الأسود، أنا حجّة الله على الخلق من سماواته وأرضه، وما في السماء ملك يخطو قدماً على قدم إلّا بإذني، وفيّ يرتاب المبطلون»[1] انتهى.

فظهر أنّ نزاع الشيعة كان في نسبة تلك الصفات إليهم، وصدورها عنهم على طريق الاستقلال على نحو ما ذكرنا، إذ لا ينكر شيعيّ ولا مواليّ كونهم وسائط لتلك الصفات، ومجرى لكلّ الفيوضات، كما لا ينكرون في الملائكة الذين هم خدّامهم وخدّام شيعتهم، بل هذا الأمر في زماننا هذا من جملة ضروريات مذهب الشيعة الإمامية، لا ينكره إلّا من كان في قلبه زيغ فيتّبع ما تشابه من أُمورهم.

فتبيّن أنّ الخبر المذكور أيضاً مؤيّد وشاهد لنا على ما نريد من التفويض الحقّ، لا ينفيه ولا ينافيه، إن أنصفت نفسك، وجانبت الاعتساف، ونظرت بعين البصيرة والانصاف.

وممّا يدلّ على نفي نسبة تلك الصفات عنهم عليهم السلام وصدورها عنهم مطلقاً ما رواه الصدوق عليه الرحمة في رسالة اعتقاداته عن الرضا عليه السلام، قال في دعائه عليه السلام: «اللهمّ إنّي أبرأ إليك من الحول والقوة، ولا حول ولا قوّة إلّا بك، اللهمّ

إني أعوذ بك وأبرأ إليك من الذين ادعوا لنا ما ليس لنا بحق، اللهم إني أبرأ إليك من الذين قالوا فينا ما لم نقله في أنفسنا، اللهمّ لك الخلق، ومنك الرزق، وإيّاك نعبد وإيّاك نستعين.

اللهمّ أنت خالقنا وخالق آبائنا الأولين وآبائنا الآخرين، اللهمّ لا تليق الربوبية إلّا بك، ولا تصلح الألوهية إلّا لك، فالعن النصارى الذين صغّروا عظمتك، والعن المضاهئين لقولهم من بريتك.

اللهمّ إنّا عبيدك وأبناء عبيدك، لا نملك لأنفسنا نفعاً ولا ضرّاً، ولا موتاً ولا حياةً ولا نشوراً.

اللهمّ من زعم أننا أرباب فنحن إليك منهم براء، ومن زعم أنّ إلينا إياب الخلق وعلينا الرزق، فنحن إليك منهم براء كبراءة عيسى من النصارى، اللهمّ إنّا لم ندعُهم إلى ما يزعمون، فلا تُؤاخذنا بما يقولون ﴿رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّاراً * إِنَّكَ إِن تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِراً كَفَّاراً﴾»[1] انتهى.

وما روي عن زرارة، قال: قلت للصادق عليه السلام: إنّ رجلاً من ولد عبدالله بن سبأ يقول بالتفويض. قال: «وما التفويض؟»: قلت: يقول: إنّ الله عزّ وجلّ خلق محمّداً وعليّاً، ثمّ فوّض الأمر إليهما، فخلقا ورزقا، واماتا، وأحييا.

فقال: «كذب عدوّ الله، إذا انصرفت إليه فاقرأ عليه هذه الآية التي في سورة الرعد: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾[2]» فانصرفت إلى الرجل، فأخبرته فكأنّما ألقم حجراً، أو قال: فكأنّما خرس[3]، انتهى.

---

(١) الاعتقادات للشيخ الصدوق: ٩٩، والآيتان من ... قنوت: ٢٦ و ٢٧

قلت للرضا عليه السلام: ما تقول في التفويض؟ فقال: «إنّ الله تبارك وتعالى فوّض إلى نبيه صلى الله عليه وآله أمر دينه، فقال: ﴿مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[1]، فأمّا الخلق والرزق فلا».

ثمّ قال عليه السلام: «إنّ الله عزّ وجلّ خالق كلّ شيء، وهو يقول عزّ وجلّ: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكُمْ مِنْ شَيْءٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[2] انتهى.

وأيضاً ما في (العيون) عن الرضا عليه السلام، أنّه قال: «ومن زعم أنّ الله عزّ وجلّ فوّض أمر الخلق والرزق إلى حججه عليهم السلام، فقد قال بالتفويض، والقائل بالجبر كافر، والقائل بالتفويض مشرك»[3] انتهى.

فالمنصف إذا نظر في هذه الآخبار بعين الدقّة والاعتبار، وجانب التعصّب والأغيار، عرف بلا غبار أنّها لا تنافي ما ذكرنا من التفويض الحقّ، بل كلّها ظاهرة في التفويض المتعارف عند العرف، وهو الاستقلال، ومنصرفة إليه، لأنّه الفرد الشائع.

[آيات الحقّ في تفويض أمر الخلق]

ثمّ كيف تكون نسبة تلك الصفات إليهم عليهم السلام مطلقاً تفويضاً باطلاً، وقد نسب الله سبحانه لعيسى بن مريم إذ خلق من الطين كهيئة الطير، وقال: ﴿تَبَارَكَ

---

(١) الحشر: ٧.

وقد قال الإمام عليه السلام في حقّ الملكين اللذين يدخلان في رحم المرأة ويصوّران الأولاد: «ملكان خلّاقان»[٢].

وقال الحجّة عجّل الله فرجه في توقيعه الشريف: «أما بعد، فإنّا صنائع الله ربّنا، والخلق بعد صنائعنا»[٣].

وما رواه في (مدينة المعاجز) عن (دلائل الطبري الإمامي رحمه الله)، بإسناده إلى جمهور بن الحكم، قال: رأيت عليّ بن الحسين عليه السلام وقد نبتت له أجنحة وريش فطار، ثمّ نزل فقال: «رأيت الساعة جعفر بن أبي طالب في عِلّيين».

فقلت: وهل تستطيع أن تصعدها؟ فقال: «نحن صنعناها فكيف لانقدر أن نصعد إلى صنعنا؟ نحن حملة العرش والكرسي» ثمّ أعطاني طلعاً في غير أوانه[٤].

---

(١) المؤمنون: ١٤.

(٢) أورد العلّامة الكبير السيد هاشم التوبلي رحمه الله عدّة روايات بأسانيد مختلفة عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال: «إنّ النطفة تكون في الرحم أربعين يوماً، ثمّ تصير علقة أربعين يوماً، ثمّ تصير مضغة أربعين يوماً، فإذا كمل أربعة أشهر، بعث الله ملكين خلّاقين...»، راجع البرهان ٤: ١٧/٧٤٥٦.

(٣) بحار الأنوار ٥٣: ٩/١٧٨، وأيضاً ورد هذا النّص الشريف في كتابٍ لأمير المؤمنين عليه السلام إلى معاوية جواباً، وهو من محاسن الكتب، أورده ابن أبي الحديد المعتزليّ في شرح النهج ١٥: ١٨٢، وقال في شرحه ص١٩٤ ما نصّه: قال عليه السلام: «فإنّا صنائع ربّنا، والناس بعد صنائع لنا»، ومعناه عالٍ على المعاني، وصنيعة الملك من يصطنعه الملك ويرفع قدره. يقول: ليس لأحد من البشر علينا نعمة، بل الله تعالى هو الذي أنعم علينا، فليس بيننا وبينه واسطة، والناس بأسرهم صنائعنا، فنحن الواسطة بينهم وبين الله تعالى، وهذا مقام جليل ظاهر وما سمعت من باطنه أنّهم عبد الله وأنّ

وكما في خبر (عيون المعجزات) عن المفضّل بن عمر، عن جابر بن يزيد الجعفي، عن أبي خالد الكابلي، قال: قال الإمام عليّ بن الحسين زين العابدين عليه السلام لمّا سألناه عن هذه الآية: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجاً وَزَيَّنَّاهَا لِلنَّاظِرِينَ﴾[1].

قال: «إنّ قنبراً مولى عليّ عليه السلام أتىٰ منزله يسأل عنه، وخرجت إليه جارية يقال لها فضّة، قال قنبر: فقلت لها: أين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وكانت جاريته؟ فقالت: في البروج.

قال قنبر ـ وأنا لا أعرف لأمير المؤمنين عليه السلام بروجاً ـ فقلت: وما يصنع في البروج؟ قالت: هو في البروج الأعلى، يقسّم الأرزاق، ويعيّن الآجال، ويخلق الخلق، ويميت ويحيي، ويعزّ ويذلّ[2].

---

(١) الحجر: ١٦.

(٢) **أقول:** قد تبيّن ممّا تقدّم أنّ المراد من هذه العبارات ليس الإحياء والإماتة وغيرهما بنحو الاستقلال أو الشراكة أو التفويض المطلق، وإنما المقصود ـ كما صرّح به المصنّف ـ هو كونهم عليهم السلام وسائط في كلّ الأُمور كونيّها وشرعيّها وحوامل أفعال الله تعالى، ومظاهر صفاته، كما يقال في حقّ الملائكة المدبّرات قال تعالى: ﴿وَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْراً﴾.

وقال الميرزا محمّد تقي في صحيفة الأبرار ج١ ص٨١: إنّ أصحاب الولاية المطلقة أعني محمّداً وآله الطاهرين صلوات الله عليه وعليهم أجمعين وسائط بين الله وبين خلقه في الأداء وأياديه الباسطة في المنع والعطاء، فكما أنّ اليد لا استغناء لها عن صاحبها في حال ولا استقلال بل صاحب اليد هو المتفرّد بالمنع والعطاء في جميع الأحوال، كذلك أصحاب الولاية بالنسبة إلى جانب الحقّ تعالى، ولله المثل الأعلى،

قال قنبر: فقلت: والله لأخبرنّ مولاي أمير المؤمنين عليه السلام بما سمعت من هذه الكافرة، فبينما نحن كذلك إذ طلع أمير المؤمنين عليه السلام وأنا متعجّب من مقالتها، فقال لي: «يا قنبر، ما هذا الكلام الذي جرى بينك وبين فضّة».

فقلت: يا أمير المؤمنين، إنّ فضّة ذكرت كذا وكذا، وقد بقيت متعجّباً من قولها.

فقال عليه السلام: «يا قنبر وأنكرت ذلك؟» قلت: يا مولاي أشدّ الإنكار.

قال: يا قنبر أدنُ منّي، فدنوتُ منه، فتكلّم بشيءٍ لم أفهمه، ثمّ مسح يده على عينيّ، فإذا السماوات وما فيهنّ بين يديّ أمير المؤمنين عليه السلام كأنّها فلكة أو جوزة يلعب بها كيف ما شاء، وقال: «والله إنّي قد رأيت خلقاً كثيراً يقبلون ويدبّرون، ما علمت أنّ الله خلق ذلك الخلق كلهم».

فقال لي: «يا قنبر» قلت: نعم يا أمير المؤمنين. قال: «هذا لأوّلنا وهو يجري

← لحاجةٍ منه إليها، بل لكون الخلق قاصرين عن التلقيّ عنه بغير حجاب إذا جرى الصنع على مقتضى القوابل فاتّخذ لنفسه أعضاداً من بريّته قضاءً لحقّ الحكمة وإعطاءً لكلّ ذي حقّ حقّه وهم محمّد وآله الأطيبون صلّى الله عليه وعليهم أجمعين، ثم من بعدهم سائر الحجب من الأنبياء والملائكة وغيرهم، فكانوا في ذلك كما قال أمير المؤمنين عليه السلام في حقّهم في خطبة الغدير والجمعة التي رواها الشيخ في (المصباح) قال عليه السلام: «أشهدهم خلق خلقه ودلّاهم ما شاء من أمره وجعلهم تراجم مشيّته وألسن إرادته عبيداً لا يسبقونه بالقول وهم بامره يعملون» الخطبة، فتدبّر قوله عليه السلام «وجعلهم تراجم مشيّته وألسن إرادته» تقف على كنز لا يفنى، فنسبة تلك الأُمور التي تفرّد الله تعالى بها إليهم إنما هو كنسبة المنع والعطاء إلى اليد مع كون ذي اليد هو المتفرّد بهما دونها، ففرّطت المقصّرة في حقّهم حيث عزلوهم عن التصرّفات الكونية بالكليّة

العليّا على عيني، فغاب عنّي جميع ما كنت أراه، حتّى لم أرَ منه شيئاً، وعدت على ما كنت عليه من رأي البصر[1].

وربما تستوحش من هذا الخبر ونحوه، وتنسب من اعتقد بمضمونه إلى الغلو وترميه بذلك، لكن إياك ثمّ إياك، إذ ذكرنا في مقالة العلل أنّ نسبة تلك الأفعال والصفات إليهم عليهم السلام ليست بطريق الاستقلال حتّى يلزم الكفر والغلو، بل إنّما هي بملاحظة أنّهم مجرى لها وواسطة وآلة لاجرائها (أبى الله أن يجري الأُمور إلّا بأسبابها)[2] كما تنسبها إلى الملائكة[3] ولا تستوحش منها ولا يلزم كفر ولا غلو.

ليت شعري ما بال أقوام إذا قيل لهم: إنّ ميكائيل يقسّم الأرزاق، وعزرائيل يميت، وجبرائيل يخلق، وإسرافيل يحيي بإذن الله، ولا يستوحشون ويقبلون بقبول حسن، مع أنّهم عبيد وخُدّام لهم عليهم السلام؟

وإذا قيل عليّ أمير المؤمنين عليه السلام وليّ الله يخلق ويرزق ويحيي ويميت بإذن الله، يصعدون إلى السماء تارةً، وينزلون إلى الأرض أُخرى، كأنّه خولط بعقلهم، فما دعاك إلى هذه الحالة أيّها المؤمن الموالي، إذا سمعت في حقّ مواليك ما تعتقد في حقّ عبيدهم ومواليهم، أنكرت كلّ الإنكار وتكلّمت بكلام الأغيار؟

فإن كان باطلاً فأنت غال في حقّ مواليهم وعبيدهم، ومقصّر في حقّ ساداتك ومواليك، وإن كان حقاً فلِم لا تساوي في الأقلّ ساداتك مع عبيدهم، وهذا من العجب العجاب!

---

(١) سورة الأعراف، الآية ٨١.

أيسمع منك أيها الموالي في تقصيرك في حق أولياء الله ومعرفة مقاماتهم ومراتبهم يوم الحساب اعتذارك بأنك قلّدت فيه فلاناً وفلاناً، وتزعم أنّك تنجو ذلك اليوم بعذرك هذا البارد؟ أوَ ما طرق سمعك أنّه لا يجوز التقليد في أُصول دينك؟ أوليس هذا من أُصول دينك الفارق، وأساس مذهبك الصادق؟

صحّح عقائدك وأُصول مذهبك باتّباع آثارهم، وتتبّع أخبارهم، وتبعية من تمسّك بأذيالهم، واستمسك بأطناب خيمهم، وخالف هواه، واتبع لأمر مولاه، ودع عنك قول هذا وذاك، ولا تفسد به دنياك وعقباك.

[توجيه وجيه في التبريّ واللعن والتسفيه]

وبالجملة فالأخبار المتضمّنة للتبرّي ممّن ينسب إليهم تلك الأفعال والصفات واللعن عليهم، الظاهر منها لمن ألقى السمع وهو شهيد التبرّي ممّن نسب إليهم تلك الصفات والأفعال بطريق الاستقلال أو التشريع الباطلين الموجبين للكفر الصريح، لا التبرّي ممّن نسب إليهم بعنوان أنّهم وسائط لفعل الله ومجراه وأسباب وآلات له سبحانه، وأنّهم السبب الأعظم والصراط الأقوم، فافهم وتبصّر.

ومن جملة ما يدلّ على التفويض الصحيح ما نقله الشيخ الأوحد الاحسائيّ عن (كشف الغمّة) نقلاً عن (مناقب الخوارزمي) عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّ الله لما خلق السماوات والأرض دعاهنّ فأجبنه، فعرض عليهنّ نبوّتي وولاية علي بن أبي طالب فقبلتهما، ثمّ خلق الخلق وفوّض إلينا أمر الدين، فالسعيد من سعد بنا، والشقيّ من شقي بنا، نحن المحلّلون لحلاله والمحرّمون لحرامه»[1].

محمّداً ﷺ عبداً فأدّبه، حتّى بلغ أربعين سنة أوحى إليه، وفوّض إليه الأشياء، فقال: ﴿مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾»[1].

ومنها ما في (تفسير العياشي) عن جابر الجعفي، قال: قرأت عند أبي جعفر عليه السلام قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الأَمرِ شَيءٌ﴾[2].

قال: «بلى إنّ له من الأمر شيئاً وشيئاً وشيئاً، وليس حيث ذهبت، ولكن أُخبرك أنّ الله تبارك وتعالى لمّا أمر نبيه ﷺ أن يظهر ولاية عليّ عليه السلام، فكّر في عداوة قومه له، ومعرفته بهم، وذلك للذي فضّله الله به عليهم في جميع خصاله، كان أوّل من آمن برسول الله ﷺ وبمن أرسله، وكان أنصر الناس لله ولرسوله ﷺ، وأقتلهم لعدوهما، وأشدّهم بغضاً لمن خالفهما، وفضل علمه الذي لم يساوه أحد ومناقبه التي لا تحصى شرفاً.

فلمّا فكّر النبي ﷺ في عداوة قومه له في هذه الخصال وحسدهم له عليها، ضاق من ذلك [صدره]، فأخبر الله أنّه ليس له من هذا الأمر شيء، إنّما الأمر فيه إلى الله أن يصيّر علياً عليه السلام وصيّه ووليّ الأمر بعده، فهذا عنى الله، فكيف لا يكون له من الأمر شيء، وقد فوّض الله إليه أن جعل ما أحلّ فهو حلال، وما حرّم فهو حرام، قوله: ﴿مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[3].

ومنها ما نقله الشيخ الأوحد الاحسائي عن (اختصاص المفيد) عن جابر ابن يزيد، قال: قال: تلوت على أبي جعفر عليه السلام هذه الآية من قول الله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الأَمرِ شَيءٌ﴾.

---

(١) ... ١/٣٥٨ ... الآية ... ٧

فذلك الذي عنى الله: ﴿لَيسَ لَكَ مِنَ الأَمرِ شَيءٌ﴾ وكيف لا يكون من الأمر شيء وقد فوّض الله له فقال: ما أحلّ النبيّ فهو حلال، وما حرّم النبيّ فهو حرام؟»[1].

ومنها ما في (بصائر الدرجات) عن أبي حمزة الثماليّ، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «من أحللنا له شيئاً أصابه من أعمال الظالمين فهو حلال، لأنّ الأئمّة منا مفوّض إليهم، فما أحلّوه فهو حلال، وما حرّموه فهو حرام»[2].

وفقرة الزيارة الرجبية: «أنا سائلكم وآملكم فيما إليكم التفويض وعليكم التعويض»[3].

[أولويّة التفويض إليهم عليهم السلام]

وبالجملة وإن كان غالب هذه الأخبار صريحة في تفويض الأُمور الشرعية من الحلال والحرام والأمر والنهي، ولا تكون دليلاً لما نحن بصدده من تفويض جميع الأشياء الكونية والشرعية بالمعنى الذي ذكرنا إليهم عليهم السلام، لكن بضمّ الأخبار السابقة الدالة على صحة نسبة أفعال الله وصفات فعله إليهم مجازاً، يثبت المطلوب.

ثمّ كيف يفوّض إليهم جميع الأُمور الشرعيّة، كما هو مفاد هذه الأخبار، ولا

---

(١) الاختصاص: ٣٣٢.

(٢) بصائر الدرجات: ٤٠٤/٣.

(٣) قال الشيخ المجلسي رحمه الله: الزيارة العاشرة رواهما الشيخ في (المصباح) والسيّد في (الاقبال) و(المزار) وغيرهما، قال الشيخ: قال ابن عيّاش حدثني من سمع أبا الله عن

ولا يكون ممضيّاً فيما الخلق فيه وإليه أحوج، ويكون المتصرّف في هذه عبيدهم وخدّامهم، ولا يكون لهم التصرّف فيه؟

فإن كانت الأُمور الكونية أجلّ وأعظم من الأُمور الشرعية، فما السبب في تصرّف عبيدهم وتوسطهم فيها؟ وإن كانت الأُمور الشرعية أجلّ وأعظم منها، فتصرّفهم في الأُمور الكونية يكون بالطريق الأُولى؟ وإن تساويتا لزم تساوي المولى والعبد أولاً، والترجيح بلا مرجّح ثانياً.

فثبت المطلوب، وهو كونهم مجرى وواسطة في كلّ الأُمور كونيّها وشرعيّها، وتصرّف الملائكة وتوسّطها في الأُمور الكونية، وتلك الأفعال إنّما هو بإذنهم عليهم السلام، كما سبق أنها لا تخطو قدماً عن قدم إلّا بإذنهم، وجريان الفيض والمدد من الله سبحانه إليهم على يدهم ومنهم عليهم السلام، فكيف لا يكون تصرّفهم مسبوقاً بتصرّف مواليهم وساداتهم؟

فظهر ممّا ذكرنا أنّ الأخبار الناهية عن التفويض وصحّته في حقّ الأئمّة إنمّا تنهى عنه على وجه الاستقلال، والأخبار المجوّزة تُحمَل على الواسطية والآلية الصرفة، وشاهد الجمع خبر (الكافي) و(الاختصاص) و(روض الجنان) عن محمّد ابن سنان[1]، الذي بيّن فيه أبو جعفر عليه السلام ميزان الحقّ من تجاوز عنه أفرط، ومن قصّر عنه فرّط.

ويشير إلى ذلك بطريق التلويح الذي هو أبلغ من التصريح ما في (غيبة الطوسيّ) عن كامل بن إبراهيم المدني حين وجّهه قوم من المفوّضة والمقصرة إلى أبي محمّد ـ يعني الحسن العسكري ـ ليسأله عن مقالتهم، إلى أن قال: فسلّمت وجلست إلى باب عليه ستر مرخى، فجاءت الريح فكشفت طرفه، فإذا أنا بفتى

كانه فقه فقر من ابناء اربع سنين او مثلها. فقال: «يا كامل بن إبراهيم» فاقشعررت من ذلك، فألهمت أن قلت: لبيك يا سيدي.

فقال: «جئت إلى وليّ الله وحجّته وبابه، تسألة هل يدخل الجنّة إلّا من عرف معرفتك وقال بمقالتك؟» فقلت: إي والله.

قال: «إذن والله يقلّ داخلها، والله إنّه ليدخلها قوم يقال لهم الحقيّة».

قلت: يا سيّدي، ومن هم؟ قال: «قوم من حبّهم لعلي يحلفون بحقّه، ولا يدرون ما حقّه وفضله» ثمّ سكت عليه السلام عنّي ساعة، ثمّ قال: «وجئت تسأله عن مقالة المفوّضة، كذبوا بل قلوبنا أوعية لمشيئة الله، فإذا شاء شئنا، والله يقول: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾[1]».

ثمّ رجع الستر إلى حالته، فلم أستطع كشفه، فنظر إليّ أبو الحسن متبسّماً فقال: «يا كامل ما جلوسك؟» قد أنبأك بحاجتك الحجّة من بعدي، فقمت وخرجت ولم أُعاينه بعد ذلك[2]، انتهى الخبر الشريف.

فمراده عجّل الله فرجه من قوله: «كذبوا بل قلوبنا أوعية لمشيئة الله» إلى آخره، أنّ مانريد ونفعل من التغييرات والتصرفات والتبديلات في ملك الله سبحانه كلّها بمشيئة الله وإرادته، لا بمشيئتنا وإراداتنا مستقلاً، كما تزعمه المفوّضة وتعتقده فينا، بل مشيئتنا تابعة لمشيئة الله، فإذا شاء شئنا ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ بل هي عين مشيئة الله، وما يظهر منّا من المشيئة والارادة فهو مشيئة الله وإرادته، لكنّها تظهر منّا، إذ قلوبنا أوعية ومحالّ لمشيئته سبحانه، ونحن ألسنة إرادته، نترجم عمّا شاء الله وأراده، وليس لنا مشيئة وإرادة بوجه في قبال مشيئة الله وإرادته حتّى نتمكّن من تصرّف وتغيير وتبديل من عند أنفسنا.

صرفة لظهورها، وأسباب عظام من أسباب المفاعيل، كما في زيارة آل ياسين: «ومن تقديره منائح العطاء بكم إنفاذه محتوماً مقروناً، فما شيء منّا إلّا وأنتم له السبب»[1].

فبوجودهم تظهر أفعال الله سبحانه، ومن أيديهم يجري جميع فيوضاته الكونية والشرعية، فألقى الله في هوياتهم مثاله، وأظهر عنهم أفعاله.

ومثلهم ظاهراً مثل البلّور إذا قابل الشمس، فالمحرق حقيقة هو الشمس، لكن فعلها وهو الإحراق يظهر من البلّور، وهو آلة صرفة وواسطة محضة لظهور فعلها، ليس لنفسه جهة استقلال في الاحراق، ولا جهة شراكة معها فيه، ولا فوّضت الشمس فعلها إليه بحيث رفعت إليد عنه، بل جعلته الشمس مظهر فعلها، ومجرى فيضها لصفائه وبهائه وكماله واستعداد قابليته.

وناهيك قول ابن أبي الحديد المعتزليّ:

تـقبّلت أفـعال الربـوبية التـي عذرتُ بها من شكّ أنّك مربوب[2]

وهذا هو المراد من التفويض الصحيح الوارد في الأدعية والأخبار، والخطب والآثار، وكلمات مشايخنا الأخيار، كما سيظهر لك من كلماتهم المنقولة في الفصل الآتي إن شاء الله.

ألا لعنة الله ولعنة اللاعنين من الملائكة والانس والجنّ أجمعين على الكاذبين، ومن جرى لسانه أو قلمه على خلاف ما انطوى في ضميره، ومن لم يقل بالتفويض بهذا المعنى في حقّ مواليه وساداته، فليس له حظّ من الإيمان، وخارج

خبر محمّد بن سنان[1].

ومن قال بالتفويض بنوع الاستقلال أو التشريك، أو تفويض الموكّل للوكيل أو المولى إلى العبد، كافر وخارج عن زمرة المسلمين، وأبرأ إلى الله من هذه الأقوال الفاسدة، ومن قائلها، وعليه لعنة الله وأنبيائه وأوليائه وملائكته إلى يوم الدين.

الفصل الرابع

[النّمط الوسط بين الأخبار الناهية والمجوّزة]

قد ظهر واتّضح ـ بحمد الله وتوفيقه ـ أنّ ما ذكرناه وبرهنّاه من معنى التفويض هو الحقّ الواضح، والصواب اللائح، والطريق الوسط، والنمط الأوسط، لا يحوم حوله إشكال، ولا يمسّه يد أهل الجدال، وهو الميزان الراجح، ومن تقدّمه أفرط، ومن تأخّر عنه فرّط، إلّا أن يتوب ويتوب الله عليه.

وإنّ الأخبار الناهية ظاهرة في الاستقلال، والمجوّزة نصّ في المدّعى، والظاهر لا يقابل النصّ قطعاً، وعلى فرض تسليم كون الناهية نصّاً في بطلان التفويض، كما تمسّك به من تمسّك، فحينئذٍ يتعارض النصّان، فالجمع بينهما بحمل الناهية على صورة الاستقلال، وهي الفرد الشائع المتبادر المتعارف من التفويض، وحمل المجوّزة على ما ذكرناه، والشاهد للجمع خبر محمّد بن سنان[1].

فالتمسّك بالأخبار الناهية مطلقاً من الغفلات الواضحة، وأوهن من بيت العنكبوت، ليس له محصّل إلّا طرح الأخبار الكثيرة الذي به تخريب أساس الشريعة، كتمسّك الفاضل المعاصر المرحوم في رسالته، والسيّد حيدر الكاظمي

في رسالته أيضاً[1]، وملا جعفر الاسترابادي في رسالته (حياة الأرواح)[2] ونظائرهم.

إيقاظ وتنبيه:

من جملة الغرائب ما صرّح به السيّد علي بحر العلوم في (البرهان القاطع) في المجلد الثاني منه في صفحة (٤٣٥) بقوله: ومن الكفر لإنكار الضروريّ أن يدّعى لعليّ عليه السلام أو أحد الأئمّة عليهم السلام بعض أوصاف لا تنافي التوحيد وربوبية الباري، لكنّها غير موجودة فيه بضرورة الاسلام، كقول بعض ممّن عاصرناهم وممّن سلف: بأنّه الخالق، أو المحيي، أو المميت عموماً بإذن الله سبحانه أو إمداده له في ذلك ومشيئته، أو تفويضه ذلك إليه، لانعقاد ضرورة الاسلام على عدمه، وإن لم يدخل بذلك في الغلاة المصطلح، انتهى كلامه.

ليت شعري أيّ ضرورة من المسلمين قامت على عدم اتّصافهم بصفات الأفعال عموماً، وعدم كونهم آلة ووسائط بين الخالق والمخلوق في جميع ما يحتاج إليه الخلق من الفيوضات الكونية والشرعية؟

والضروريّ بين المسلمين هو عدم استقلال أحد في خلق الأشياء وإيجادها كلاً أو بعضاً إلّا الله جلّ جلاله، وأمّا عدم توسّط أحد، وكونه آلة صرفة عموماً لله سبحانه، ليس بضروريّ المذهب، فضلاً عن ضرورة الدين، لم يصرّح

---

(١) البارقة الحيدرية، مخطوط محفوظ في مكتبة أمير المؤمنين عليه السلام العامة في النجف الأشرف رقم: ٥٦/١٨٥.

(٢) قال الشيخ آقا بزرك في الذريعة ٧: ١١٥: (حياة الارواح) في المبدأ والمعاد للمولى

أحد من أصحابنا الإمامية بذلك.

أليس إيجاد الله سبحانه جميع الأشياء بفعله ومشيئته؟ وأليس هم عليهم السلام أوعية مشيئة الله، ومحالّ مشيئة الله، وألسنة إرادته؟ وكيف يلبس الشيء حُلّة الوجود بدون توسّطهم، إذا كانوا هم محالّ المشيئة وأوعيتها، ولا تظهر المشيئة إلّا منهم؟ وإن أمكن أن تظهر من غيرهم، لكن الحكمة اقتضت أن لا تظهر إلّا منهم، وأبت ظهورها من غيرهم، لقربهم منها، ومناسبتهم إياها، لكونهم أوّل ما تعلّقت بهم، وحاملين لها، ومؤدّين عنها.

قال الإمام عليه السلام في زيارة آل ياسين: «ومن تقديره منائح العطاء بكم إنفاذه محتوماً مقروناً، فما شيءٌ منّا إلّا وأنتم له السبب»[1]. المنائح: جمع منحة، وهي العطية، والجمع المضاف يفيد العموم، يعني: من جملة ما قدر الله سبحانه أنّ إنفاذ وإجراء جميع منائحه وعطاياه يكون بكم محتوماً مقروناً.

ثمّ صرّح بهذا المطلب أيضاً ثانياً بعبارة أوضح من الأولى بطريق الحصر المفيد للعموم أيضاً، مكنسة لغبار أوهام الضعفاء، وطرداً لوساوس أفهام الحمقاء بقوله: «فما شيء منا إلّا وأنتم له السبب» في إيجادها وخلقها.

وقال الإمام عليه السلام أيضاً في زيارة أُخرى: «إرادة الربّ في مقادير أُموره تهبط إليكم وتصدر من بيوتكم»[2] والجمع المضاف مفيد للعموم، يعني: إرادة الله سبحانه في جميع مقادير أُموره تهبط إليه، وتظهر منه، وتصدر من بيته، الصادر عمّا فصّل من أحكام العباد التكوينيّة والتشريعيّة.

وبالجملة فالأخبار المصرّحة ـ بأنّ جميع أفعال الله وإيجاده وإرادته تجري على يدهم، وهم السبب الأعظم لإنفاذ عطايا الله سبحانه إلى خلقه ـ كثيرة، لا

مجازاً، كما بيّناه وبرهنّاه في مقالة العلل[1] فراجع، ولا يلزم منه كفر بوجه، بل من لم يقل به فهو ممّن فرّط وقصّر، ونسب خلاف معتقده إلى الكفر، وقال: رحم الله قاتله[2].

(١) إحقاق الحق: ٢٥٩.

(٢) يظهر أنّ مراد المصنّف ﷺ من هذه العبارة هو أن القائل بأنّهم ﷺ حوامل أفعال الله، ومجاري إراداته، ومظاهر صفاته، وجميع أفعاله تجري على يدهم ينسبه المقصّر

الفصل الخامس

[في معاني التفويض]

بعدما قرع سمعك ما هو الحقّ الحقيق في المقام والتحقيق الأنيق في المرام، فاستمع الآن لما يعرض عليك من كلمات الأوحد العلّام، عسى أن يحصل ما نرومه من كنس غبار الأوهام، وتنقلع مادة الشبهات من بين الأنام ومن الله نستعين إنه خير معين.

قال في كتاب (شرح الزيارة) عند شرح فقرة: **(ومفوّض في ذلك كلّه إليكم)**: فيكون التفويض المذكور في الأخبار السابقة يراد به غير هذا المعنى الباطل الذي هو الشرك بالله، وإنّما معناه هو التفويض الحقّ على معانٍ كلّها صحيحة.

أحدها: إنّه سبحانه أوحى إليهم علوم ما يحتاج إليه الخلق وأحكامهم، ممّا شاء جملةً وتفصيلاً، منها ليلة المعراج على محمّد ﷺ، ومنها ما ينزل في ليالي القدر، ومنها القذف في القلوب، والنقر في الأسماع، ومنها علم ما كان، وعلم ما

وهو قول موسى بن جعفر عليه السلام: «مبلغ علمنا على ثلاثة وجوه: ماضٍ، وغابر، وحادث، فأمّا الماضي فمفسّر، وأمّا الغابر فمزبور، وأما الحادث فقذفٌ في القلوب ونقر في الاسماع، وهو أفضل علمنا»[1] الحديث.

وأعلمهم جهات التحمّل والتبليغ، فهم المؤدّون إلى من أُمروا بالأداء [إليه] لا غيرهم، فقد فوّض إليهم تبليغ ما أمرهم بتبليغه، كما حدّد لهم، فهم بأمره يعملون. وليس معنى كلامنا أنّه فوّض إليهم تبليغ ما أمرهم بتبليغه ورفع يده، لأنّ هذا من التفويض الباطل الذي هو الشرك بالله، لأنّ كلّ شيء سواه تعالى إنّما هو شيء يكون في قبضته، إذ لا وجود لشيء ولا قوام إلّا بأمره، بل مرادنا به أنّه فوّض إليهم ذلك التبليغ، أنّهم حملة أمره ونهيه بقدرته، وتراجمة وحيه بقوّته ومشيئته، فافهم.

إلى أن قال بعد ثلاثة أسطر:

وثانيها: إنّه تعالى خلقهم على هيئة مشيئته، وهي صورة مقتضاها ـ إذا لم يحصل لها قاسرٌ عن مقتضاها ـ أن تجري على طبق مشيئته، وإنما خلقهم ليجروا على مشيئته، فإذا أنهى إليهم عملاً ليبلّغوه إلى من شاء، كانت إرادتهم ترجمان إرادته، ولذلك خلقهم، ومع ذلك لم يرفع يده ـ كما تقدّم ـ في جميع أقوالهم وأعمالهم وحركاتهم وسكناتهم، فهم بأمره يعملون لا بشيءٍ من إرادتهم ولا ميل أنفسهم.

وهذا معنى حديث (البصائر) المتقدّم في قوله: «إنّ الله تعالى خلق محمّداً صلى الله عليه وآله عبداً فأدّبه حتّى بلغ أربعين سنة»[2] الحديث. وكذا قوله: ﴿**وَإِنَّكَ لَعَلىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ**﴾[3].

---

(١) بحار الأنوار ٢٦: ٥٩/ ١٣٢

أن تجريه إلى جهة الشرق حفرت له في الأرض طريقاً منخفضاً إلى الجهة التي تريد إجراءه إليها على قدر إرادتك، وصرفته إليها، فيجري على حسب ما حفرت له، فهو حين صرفته فجرى، فإنّك لم تمنعه ممّا صرفته إليه، ولكن هو بنفسه لم يجري، وإنما المجري له أنت بما حفرت له.

فكذلك هم عليهم السلام خلقهم الله على صورة مشيئته، فمقتضى بنيتهم وفطرتهم الجريان على مشيئته، لأنّ الأثر لا يخالف في صفته صفة مؤثّره، فلا يكون ظلّ الطويل قصيراً ولا العكس، ولا المعوجّ مستقيماً ولا العكس، وإنما خلقهم على تلك الهيئة ليجروا عليها، فهو أجراهم على ما يشاء، كما أنّك أجريت الماء على ما تشاء، بما صنعت له من هيئة جريانه، فيما حفرت له، مع أنّه تعالى لم يُخْلِهم في جميع أحوالهم من قبضته، كما تقدّم.

وكيف يقال: بأنّ هذا تفويض أو استقلال، وأنت لا يقال لك فيما صنعت بالماء حين قدّرت له جريانه: إنّك فوّضت إليه الجريان؟ مع أنّ الماء في جريانه ليس في قبضتك، بل هو قائم بنفسه، وإنّما حصرته على سبب الجريان، وهو تعالى حصرهم على حسب الجريان على إرادته بما خلقهم عليه من هيئة إرادته، ومع هذا لم يُخْلِهم من يده في جميع أحوالهم ووجودهم، وإنّما قوامهم وقوام جميع الخلق بأمره تعالى، كقوام الصورة في المرآة بظهور الشاخص ومقابلته، فافهم.

وثالثها: إنّه تعالى خلقهم له لا لسواه ولا لأنفسهم، فجعلهم ألسنة إرادته، ومحال مشيئته، ففي الحقيقة ليس لهم مشيئة، وإنّما مشيئتهم مشيئة الله، فإذا شاءوا فإنّما شاء الله، كما قال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾[1] وقال تعالى:

فهو يشاء بهم ما شاء، ولا مشيئة لهم، وليس لمشيئته محلّ غيرهم، وجميع ما يجريه على خلقه من جميع الأشياء فإنّما هو بمشيئته تعالى، وهم محلّ تلك المشيئة، وهم ألسنة تلك الإرادة، وهذا معنى قول الحجّة عليه السلام في جوابه المتقدّم لكامل بن إبراهيم المدني قال: «بل قلوبنا أوعية لمشيئة الله، فإذا شاء شئنا، والله يقول: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللهُ﴾»[1].

ورابعها: إنّهم عليهم السلام أطاعوه في كلّ حالٍ وصدقوا معه في كلّ موطن، فأوجب على نفسه تعالى إجابتهم في كلّ ما سألوا وأرادوا، جزاءً بما كانوا يعملون.

فمعنى فوّض إليهم الأمر أنّ كلّ ما أرادوا فَعَلَهُ لهم وأجراه على حسب إرادتهم، والعلّة أنّهم باستقامة عقولهم واستواء فطرتهم لا يشاءون إلّا ما هو محبوب له تعالى مراد له عزّ وجلّ.

وذلك كما تقدّم في التوقيع: «إنّ الله تعالى هو الذي خلق الأجسام وقسّم الأرزاق، لأنّه ليس بجسمٍ ولا حالّ في جسم ﴿لَيسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ وَهُوَ السَمِيعُ البَصِيرُ﴾[2] وأمّا الأئمّة عليهم السلام فإنّهم يسألون الله تعالى فيخلق، ويسألونه فيرزق، إيجاباً لمسألتهم، وإعظاماً لحقّهم»[3].

وخامسها: المراد بالتفويض الاذن فيما وليهم عليه وصرّفهم فيه ممّا حدّد لهم، فإنّه أنزل عليهم الكتاب الذي فيه تفصيل كلّ شيءٍ، فقال تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيكَ الكِتابَ بِالحَقِّ لِتَحكُمَ بَينَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللهُ﴾[4] وعناهم في هذا بقوله

---

(١) الإنسان: ٣٠، التكوير: ٢٩.

(٢) الشورى: ١١.

وقد تكون بعض الأشياء معلّقة على شروط، أو مؤقّتة بأوقات، فيمنعون من فعل ذلك إلى أن يقع ما علّق عليه، مثل: ﴿وَتُخفِي فِي نَفسِكَ مَا اللهُ مُبدِيهِ﴾[٢] ومثل: ﴿لَا تُحَرِّك بِهِ لِسَانَكَ لِتَعجَلَ بِه﴾[٣] ومثل: ﴿لَا تَقُولَنَّ لِشَايءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً إِلَّا أَن يَشَآءَ اللهُ﴾[٤] فأذن له فيما يعلق على شيء ﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَامنُن أَو أَمسِك بِغَيرِ حِسَابٍ﴾ ومنع ممّا هو معلّق أو مؤقّت ﴿وَلَا تَعجَل بِالقُرآنِ مِن قَبلِ أَن يُقضَىٰ إِلَيكَ وَحيُهُ﴾[٥] فجعل الاذن والرخصة في إمضاء ما أمر بتبليغه تفويضاً، لأنّه قبل الاذن كان محصوراً بالمنع من الامضاء.

وسادسها: إنّ الأشياء لمّا كانت لهم مخلوقة وأحكامها التي بها صلاح نظامها في النشأتين عندهم ـ لأنّهم عليهم السلام هم خزائن تلك الغيوب، وهم الأولياء على الأشياء التي لم تخلق إلاّ لهم، ولم يكونوا لذواتهم عالمين بوضع الأسباب لمسبباتها، والأجزاء في مواضعها المشخّصة لها، إلّا بتعليمه وهدايته ـ أنهى إليهم ما يتوقّف عليه التأدية إلى ما شاء، تتميماً للنعمة، وإكمالاً للتفضّل، ليؤدّوا بقوته ومدده وتوفيقه لهم على ما خفي عنهم، وذلك هو التفويض الحقّ، بتسبيب الأسباب، ورفع الموانع.

وسابعها: إنّ الله تعالى هو الوليّ، وهو يحيي الموتى، وهو على كلّ شي قدير، قال تعالى: ﴿هُنَالِكَ الوَلَايَةُ لِلهِ الحَقِّ هُوَ خَيرٌ ثَوَاباً وَخَيرٌ عُقباً﴾[٦] ثمّ لمّا

---

(١) سورة ص: ٣٩.

(٢) الاحزاب: ٣٧.

(٣) القيامة: ١٦.

(٤) الكهف: ٢٣.

لم يكن للمخلوقات التلقّي عنه تعالى والقبول، ولم يمكن أن يكون شيء مفعولاً بغير فاعل، فأحدث الفعل بنفسه، أي بنفس الفعل، والفعل لا يتقوّم إلّا بمحلّ ومتعلّق.

ويجب في الحكمة أن يكون أول متعلّق بالفعل مناسباً له وقريباً منه، وحاملاً له، ومؤدّياً عنه، فإن كان بخلاف ذلك، كان الفعل والصنع على خلاف ما ينبغي، وخلاف ما ينبغي خلاف الكمال، وخلاف الكمال دليل الحاجة والعجز والجهل، والواقع خلاف ذلك كلّه، فوجب أن يكونوا عليهم السلام مناسبين للفعل، لأنّهم أول متعلّق للفعل، وبهم تقوّم كما تقوّمت استضاءة نور الشمس بالأرض، لأنّها متعلّق الاستضاءة.

فوجب أن يكونوا الواسطة في كلّ شيءٍ لكلّ شيء، فللحكمة جعلهم أولياء على خلقه، وتراجمة وحيه، والولاية هي التفويض الحقّ الذي سمعت، فافهم[1].

انتهى كلامه رفع مقامه، ولقد أجاد فيما أراد وأفاد من بيان المعاني السبع الصحيحة للتفويض، كلّ معنى أصحّ من الآخر، موافق لكتاب الله وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، ومرجع الكلّ إلى أنّ الأئمّة عليهم السلام ليسوا مستقلّين بالتفويض إليهم في تصرّف ملك الله وتغيير ما فيه وتبديله، حتّى يلزم الكفر الصريح، والمذهب القبيح، ولا فُوّضت إليهم عليهم السلام أُمور العباد بحيث رفعت يد الله وخلّيت عنهم كتفويض الشريك للشريك أو الموكّل للوكيل أو المولى للعبد، ولا فوّضت إليهم بحيث يكون مدخلية لهم فيها حتّى يلزم الشرك الباطل.

بل المراد منه هو كونهم وسائط محضة لأفعال الله سبحانه، وألسنة إرادته، ومحالّ وأوعية مشيئته، وتراجمة أمره ووحيه، مع أنّهم عليهم السلام في قبضته وتحت

وأقوالهم وحركاتهم وسكناتهم، وليس هذا مخالفاً لكتاب الله وسنّة رسوله ﷺ والضرورة أبداً.

ففي أيّة آية وأيّ خبر ورد النهي عنه، فمن اعتقد هذا الاعتقاد في حقّ أحد الملائكة الموكّلين للموت والحياة والخلق والرزق الذين هم خدّام الأئمّة عليهم السلام، لا تقول: إنّه خالف الكتاب والسنّة والضرورة، ومن اعتقده في حقّ أُولئك الذين ولّاهم الله أمر ملكه ومملكته تقول بكفره وخروجه عن الدين، ومخالفته للكتاب والسنة والضرورة، تلك إذاً والله قسمة ضيزى.

كما تقول: إنّ الملائكة وسائط أفعال الله، ومجاري أوامره ونواهيه، جعلهم آلاتٍ وأسباباً، وتنسب إليهم الأفعال وتدبير أُمور الخلائق مجازاً، لظهورها بهم، وجريها على أيديهم، بحيث ليس لهم من أنفسهم تصرّف فيها بوجه، وكلّما يصدر ويظهر منهم كلّه لله، وأفعاله حقيقة وواقعاً ألقى في هويتها مثاله، وأظهر عنها أفعاله.

فكذلك يقول الشيخ الأوحد الاحسائيّ بعينه في حقّ المعصومين الأربعة عشر بلا زيادة ونقيصة، نعم الفرق بين الملائكة وبينهم عليهم السلام أنّ الملائكة أسباب وآلات ووسائط في أفعال مخصّصة لا تتجاوزها، كعزرائيل في قبض الأرواح، وميكائيل في تقسيم الأرزاق، وهكذا، وأمّا هم عليهم السلام وسائط وآلات صرفة، وأسباب محضة في عموم الأفعال.

يعني أنّ الفيوضات كلّها الكونية والشرعية تظهر منهم وتجري على أيديهم، وتفيض منهم إلى أرض الموات، وأرض القابليات، ولا يصل فيض من فيوضاته سبحانه إلى محلّ من المحالّ إلّا بتوسطهم وسببهم.

وإن أردنا نقل كلمات سائر العلماء وتطبيقها مع المذهب الحقّ، خرجنا عن النظام، وابتلينا بطول الكلام، فالاشتغال بما هو أولى وأهمّ، ولا حكم إلّا لله.

الفصل السادس

[مذاهب المسلمين في أفعال العباد]

لمّا عرفت معنى التفويض في حقّ الأئمّة عليهم السلام، فلا بأس أن نشير بنوع [من] الاختصار إلى مذاهب المسلمين في أفعال العباد.

اعلم أنّ المسلمين في صدور الأفعال من العبد على ثلاثة أقسام: جبريّة، ومفوّضة، وعدلية.

أمّا الجبرية فبعض منهم ـ وهم الأشاعرة ـ يقولون: إنّ العبد وإن كان قادراً على الفعل، لكن قدرته بواسطة غلبة قدرة الله على فعله، ليست بمؤثّرة ولا لها تأثير في جنب قدرة الله سبحانه، ففعل العبد لله وصادر منه تعالى[1].

وبعض منهم وهم الترمدية المنسوبون إلى جهم بن صفوان الترمذي يقولون: إنّ العبد ليس بقادر على فعل من الأفعال بوجه، فالأفعال الصادرة منه كلّها لله وصادرة منه، حتّى إنّهم لا يفرّقون بين حركة المشي الصادرة من الماشي

وأما المفوّضة وهم جماعة المعتزلة فيقولون: إنّ جميع أفعال العبد صادرة منه باستقلاله وقدرته لا بقدرة الله سبحانه، والله سبحانه أقدر العبد على الفعل وتركه، وفوّض إليه الفعل والترك، ففعل العبد بقدرته استقلالاً، وليس لقدرة الله سبحانه مدخلية في فعل العبد أصلاً[٢].

وأمّا العدلية وهم الاثنا عشرية، فقالوا بثبوت الاختيار للعبد في فعله، الذي هو آية اختيار الله سبحانه في فعله، (صفة استدلال عليه لا صفة تكشف عنه)، يعني أنّ الله سبحانه أقدر عبده على صدور الفعل منه، وهو يفعل ويصدر منه الفعل بقدرة الله سبحانه، إن شاء فعل، وإن شاء ترك، فالفعل حقيقة يصدر من العبد لكن بقدرة الله سبحانه، ولا حول ولا قوة إلّا بالله.

وهذا الاختيار يسمّى في لسان الأخبار وآثار الأئمّة الأطهار عليهم السلام بالأمر بين الأمرين، والمنزلة بين المنزلتين، وهو المذهب الحقّ الصحيح، وأمّا المذهبان الأولان فهما بالبداهة فاسدان، بحيث لا يخفى فسادهما على ذوي البصائر وأولى الحجى والاعتبار.

[فساد مذهب الجبرية]

أمّا مذهب الجبرية، وهو نسبة الأفعال كلّها من العباد إلى الله سبحانه، فلجهات عديدة:

منها: أنّ الأفعال كلّها إن صدرت من الله سبحانه، وكان العبد مجبوراً في

الأفعال عنهم، والظلم ناشئ من الاحتياج، والاحتياج صفة الحادث والممكن، تعالى الله عن ذلك كلّه علوّاً كبيراً.

ومنها: أنّ المباشر للفعل ظاهراً هو العبد، والفعل ثابت وقائم ومتحقّق به، إذ بمباشرته يوجد لا بمباشرة غيره، فهو ينسب إليه لا إلى غيره، وإن كان يوجد منه بإقدار الغير وإمداده.

ومنها: أنّ العبد إن كان آلة صرفة لايجاد الفعل، لزم كون الفعل غاية وجوده، كأفعال الآلات التي هي غاية وجودها، كالقصّ والقطع بالنسبة إلى المنشار والسكّين، والكتابة بالنسبة إلى القلم، ومعلوم وجداناً أنّ غاية العبد ليست أفعاله الصادرة عنه.

ومنها: لزوم عدم المدح والذمّ على أفعال العبد، وعدم ترتّب الثواب والعقاب على طاعته ومعصيته، والمقطوع خلافهما للضرورة.

[فساد مذهب المفوّضة]

وأمّا مذهب المفوّضة ففساده أوضح من الأول لجهات عديدة أيضاً:

منها: لزوم كون الممكن واجباً، إذ العبد إن كان مستقلاً في فعله، لزم القول بوجوبه، إذ المستقلّ في الفعل هو الواجب لاغيره، وهو الغنيّ المطلق الذي لا يحتاج إلى غيره بوجه من الوجوه، ووجوب الممكن محالٌ وممتنع.

ومنها: لزوم صدور الفعل من العبد إذا انقطع عنه مدد الله سبحانه وإفاضته، كما هو مقتضى الاستقلال، والبداهة تقتضي ببطلانه، فجميع أفعاله قائمة ومحقّقة

ومنها: أن العبد إن كان مفوضاً ومستقلاً في أفعاله، لزم التعطيل في الله سبحانه، وهو باطل قطعاً، إذ المبدء الفيّاض لا بدّ له من الإفاضة على عباده وعدم انقطاعها أبداً عنهم.

[الأمر بين الأمرين]

وأمّا مذهب أهل الحقّ وهم العدلية الإماميّة، فلا يلزمهم شيء من هذه المفاسد الواضحة والقبائح الركيكة الفضيحة، إذ هم لا يقولون بالجبر لعباده في أفعالهم، ولا بالتفويض إليهم، بل يقولون بثبوت الاختيار فيها لهم بين الفعل والترك، وكون تمام الأفعال مخلوقة الله بتوسطهم.

إذ لو لم يكن مدد من الله وفيضه ومشيئته، استحال وجود العبد، بل كان حقّه حينئذ العدم البحت، فضلاً عن أفعاله، فجميع أفعال العبد، وإن كانت في الظاهر مخلوقة للعبد، ولكن في الحقيقة والواقع ونفس الأمر مخلوقة لله سبحانه بواسطة العبد: ﴿وَمَا رَمَيتَ إِذ رَمَيتَ وَلَكِنَّ اللهَ رَمىٰ﴾[1] ﴿قَاتِلُوهُم يُعذِّبهُمُ اللهُ بِأَيدِيكُم﴾[2] ﴿ءَأَنتُم تَزرَعُونَهُ أَم نَحنُ الزَّارِعُونَ﴾[3] ﴿ءَأَنتُم أَنشَأتُم شَجَرَتَهَا أَم نَحنُ المُنشِئُونَ﴾[4].

فانظر إلى هذه الآيات وأمثالها، كيف ينسب الله سبحانه الفعل إلى العبد، ويثبته له لصدوره منه، ويسلبه من العبد وينسبه إلى نفسه؛ لأنّ الفعل مخلوق

---

(١) الأنفال: ١٧.

(٢) التوبة: ١٤.

فالعبد لا يتمكّن من فعل شيء بوجه إلّا بتقدير الحقّ، فهو يدبّر بتقدير الحقّ، والحقّ يقدّر بتدبير العبد، فتقدير الحقّ روح تدبير العبد، وهو جسده، ولذا قال الإمام عليه السلام: «القدر في أفعال العباد كالروح في الجسد»[1].

وبالجملة فجميع الأشياء قائمة بمشيئة الله قيام صدور «خلق الله الأشياء بالمشيئة»[2]، فلا يمكن أن يقال: إنّ العبد مستقلّ في فعله، وهو مفوّض إليه، وكيف يقال وقد قال الإمام عليه السلام بطريق الحصر: «لا يكون شيء في الأرض ولا في السماء إلّا بسبعة: بمشيئة، وإرادة، وقدر، وقضاء، وإذن، وأجل، وكتاب»[3]؟

ولمّا كان فعل العبد يجري ظاهراً على يديه، ويصدر منه، وهو المباشر له، وليس الفعل غاية له، فلا يقال: إنّ الفعل صادرٌ من الله سبحانه، والعبد آلة صرفة له، إذ الفعل صادرٌ عنه بمشيئة الله وتقديره وإمداده، وهذا معنى: «لا جبر ولا تفويض، بل أمر بين الأمرين، ومنزلة بين المنزلتين».

عن [يزيد بن عمير بن] معاوية الشامي قال: دخلت على عليّ بن موسى الرضا عليه السلام في مرو وقلت: يابن رسول الله، روي عن الصادق جعفر بن محمّد أنّه قال: «لا جبر ولا تفويض، بل أمر بين الأمرين» فما معناه؟

قال: «من زعم أنّ الله يفعل أفعالنا ثمّ يعذّبنا عليها، فقد قال بالجبر، ومن قال: إنّ الله عزّ وجلّ فوّض أمر الخلق والرزق إلى حججه عليهم السلام، فقد قال بالتفويض، فالقائل بالجبر كافر، والقائل بالتفويض مشرك».

فقلت: يابن رسول الله، فما أمر بين الأمرين؟

---

(١) ... ٣٩ / ١١٢

فقال: «وجوه السبيل إلى إيمان ما أمروا به، وترك ما نهوا عنه».

فقلت له: هل لله مشيئة وإرادة في ذلك؟

فقال: «أمّا الطاعات فإرادة الله ومشيئته فيها، الأمر بها، والرضا لها، والمعاونة عليها، وإرادة الله ومشيئته في المعاصي، النهي عنها، والسخط عليها، والخذلان عليها».

قلت: فلله فيها القضاء؟

قال: «نعم، ما من فعلٍ خير وشرّ إلّا لله فيه قضاء».

قلت: فما معنى هذا القضاء؟

قال: «الحكم عليهم بما يستحقّونه على أفعالهم من الثواب والعقاب في الدنيا»[1] انتهى.

[اعتراض ودفعه]

إن قلت: إن كان الأمر كما تقول، وكان تمام أفعال العبد بمشيئة الله وإرادته، لزم كون الله مريداً لكفر الكافر، وإن كان الله أراد الكفر للكافر لم يتمكّن الكافر أن يتخلّف عن إرادة الله سبحانه في قبوله الكفر، ولم يتمكّن أن يختار غيره، فلا يكون الكافر كافراً إلّا بتقدير الله وإرادته، ولا يمكنه اختيار الايمان وعدم كونه كافراً. فكيف يكون العبد مختاراً وقادراً على الفعل والترك؟

ثمّ إن كان فعل العبد بإرادة الله، وأراد العبد شيئاً خلاف ما أراد الله، فإن لم يكن العبد قادراً على خلاف ما أراد الله [لم يكن مختاراً، وإن كان قادراً على ذلك

قلنا: إنّ لله إرادتين ومشيئتين: إرادة ومشيئة حتمية، وإرادة ومشيئة عزميّة.

فالأولى: هي ما حتم الله وأوجب على نفسه أن لا يجبر أحداً، يعني أن يفيض عليه بحسب قابليته واستعداده، وأن يعطيه كلما يسأله بلسان الحال، فبهذه المشيئة والإرادة الحتمية أراد الكفر للكافر بحسب اقتضاء قابليته واستعداده، فأراد الله سبحانه الكفر للكافر وأعطاه إياه بسؤاله وقبوله الكفر لنفسه، بلسان الحال، لا أنّ الله أراد كفر الكافر وجعله كافراً بدون سؤاله وقبوله الكفر، حتّى يلزم الجبر وينتفي الاختيار منه، وهكذا إرادة الله الايمان للمؤمن.

والثانية: وهي الارادة والمشيئة العزمية، هي: أنّ الله سبحانه أحبّ أن عباده يأتون بأفعالهم على مقتضى إرادة الله سبحانه ورضاه بإختيارهم، بلا جبر وإكراه، فإن أتى عباده باختيارهم خلاف ما فيه رضا الله وإرادته، فالله لا يقطع عنهم مدده، فيمدّهم أيضاً بمدده، ويريد بالارادة الحتمية ما أراده عباده باختيارهم، حتّى يتمّ الحجّة عليهم، ويقطع عذرهم.

بعبارة أخرى واضحة: إنّ الله سبحانه حتم على نفسه أن يمدّ عباده بمدده، حتّى يتمكّنوا بذلك كلّما أرادوا فعله أو تركه باختيارهم، فإن صرف العباد ذلك المدد فيما فيه رضاه من الطاعات كالصلاة والصيام وقضاء حوائج الاخوان ونحوها، يسمّى ذلك بالمشيئة العزمية، وإن صرف العباد ذلك المدد فيما هو خلاف رضاه، كشرب الخمر والزنا واللواط والسرقة ونحوها من المعاصي، يسمّى بالمشيئة الحتمية.

فإن أراد العبد شرب الخمر، فالله سبحانه قادر [على] ردعه بأيّ نوع شاء، كتيبس يده، وقلب الخمر خلّاً، وقطع مدده عنه ونحوها، فمع ذلك يمدّه ويمكّنه

من شرب الخمر، ويزيد ذلك بامداده وعدم قطع المدد عنه، حتى يأتي باختياره ما أراده من فعل شرب الخمر، ويستحقّ عقابه، وينقطع لسان اعتراضه واعتذاره عنه يوم الحساب والجزاء، ويتمّ حجّته عليه في دار الدنيا.

إذا عرفت هذا، فنختار الشقّ الثاني من الاعتراض الثاني، ونقول: إنّ العبد قادرٌ على فعل ما هو خلاف رضا الله وإرادته، مع عدم إرادة الله ذلك بارادته العزمية، ولا يلزم منه غلبة إرادة العبد على إرادة الله، بل بإرادته ـ أي بامداده وهو الإرادة الحتمية ـ يفعل ما هو خلاف رضا الله سبحانه، حتّى لا يلزم التفويض، ولا يستقلّ العبد في فعله.

وبالجملة لو تأمّلت في هذا الجواب مليّاً، لتمكّنت من رفع غالب الشبهات الواهية التي أوردوها في هذا المقام، وقد حقّقنا هذه المسألة بما لا مزيد عليه في رسالة مخصوصة.

والأخبار بما حقّقناه أيضاً ناطقة، منها ما رواه الكلينيّ (عليه الرحمة) في (الكافيّ) بإسناده إلى فتح بن يزيد الجرجاني، عن أبي الحسن عليه السلام، قال: «إنّ لله إرادتين ومشيئتين: إرادة حتم، وإرادة عزم، ينهى وهو يشاء، ويأمر وهو لا يشاء، أو ما رأيت أنّه نهى آدم وزوجته أن لا يأكلا من الشجرة، وشاء ذلك، ولو لم يشأ لم يأكلا، ولو أكلا لغلبت مشيئتهما مشيئته، وأمر إبراهيم أن يذبح إسماعيل ولم يشأ أن يذبحه، ولو شاء لغلبت مشيئة إبراهيم مشيئة الله عزّ وجل»[1].

يعني نهى آدم وزوجته عن أكل الشجرة، وأمرهما أن لا يأكلا منها، وشاء بمشيئته العزمية عدم أكلهما منها، ولو لم يشأ بمشيئته الحتمية لم يأكلا، أي إن لم يمدّهما بمدده لم يأكلا، ولو أكلا مع عدم إمداد الله سبحانه لهما، لغلبت مشيئتهما مشيئة الله الحتمية، وهو محال.

يمدّه في ذلك، ولو شاء إبراهيم عليه السلام ذبحه مع عدم إمداد الله له في ذلك، لغلبت مشيئته مشيئة الله سبحانه، وهو محال.

ومنها ـ وهو أصرح منه ـ ما رواه الكليني أيضاً في (الكافي) عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سمعته يقول: «أمر الله ولم يشأ، وشاء ولم يأمر، أمر إبليس أن يسجد لآدم وشاء أن لا يسجد، ولو شاء لسجد، ونهى آدم عن أكل الشجرة، وشاء أن يأكل منها، ولو لم يشأ لم يأكل»[1] انتهى.

يعني أمر الله إبليس أن يسجد لآدم عليه السلام، ولم يشأ أن لا يسجد له بمشيئته العزمية، وشاء أن لا يأكل آدم من الشجرة بمشيئته العزمية، ولم يأمره بالأكل.

وأمر إبليس أن يسجد لآدم عليه السلام، وشاء بمشيئته الحتمية أن لا يسجد له، أي أمدّه في عدم سجدته، ولو شاء بإجباره إياه على السجدة لسجد، وكان جبراً في حقّه، ونهى آدم عن أكل الشجرة، وشاء بمشيئته الحتمية أن يأكل منها، أي أمدّه في ذلك، ولو يشأ بمشيئته الحتمية ـ أي لو لم يمدّه ـ لم يأكل.

وبالجملة فجميع الأشياء من الأفعال والصفات والجواهر والأعراض والمعاصي والطاعات، لا توجد ولا تكون إلّا بمشيئة الله وإرادته وقدره وقضائه، وفي الطاعات يُزاد عليها رضا الله أيضاً، وهو المسمّى بالمشيئة العزمية، كما تسمّى المشيئة التي بها وجود الشيء بالمشيئة الحتمية.

ثمّ أعلم أنّ ما ذكرنا من معنى الأمر بين الأمرين بطريق الاختصار هو أحسن المعاني التي ذكرها الأصحاب له، ومطابق للأخبار والآثار الصادرة عن الأئمّة الأطهار عليهم السلام، ولسنا محتاجين إلى نقلها، والقائلين بها.

وقد ذكر غوّاص (بحار الأنوار) المجلسي رحمه الله غالبها في المجلد الثالث من

تلك المعاني كيف تُضحِك الثكلى.

الفصل السابع

[في نفي الجبر والتفويض]

وممّا ينادي بفساد قول المفوّضة الجبرية، وإثبات مذهب العدلية والامامية، ما رواه الكلينيّ في (الكافي) عن أحمد [بن محمّد] بن أبي نصر، قال: قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: إنّ بعض أصحابنا يقولون بالجبر، وبعضهم يقول بالاستطاعة؟

قال: فقال: «اكتب: بسم الله الرحمن الرحيم. قال عليّ بن الحسين عليه السلام: قال الله عزّ وجلّ: يـابن آدم، بـمشيئتي كـنت أنت الذي تشـاء، وبـقوّتي أدّيت إليّ فرائضي، وبنعمتي قويت على معصيتي، جعلتك سميعاً بصيراً، ما أصابك من حسنةٍ فمن الله، وما أصابك من سيّئة فمن نفسك، وذلك أنّي أولى بحسناتك منك، وأنت أولى بسيئاتك منّي، وذلك أنّي لا أُسأل عما أفعل وهم يُسألون، قد نظمت لك كلّ شيء تريد»[1] انتهى.

وفيه أيضاً عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: قال له رجل: جعلت فداك، أجبر الله

العباد على المعاصي؟

فقال: «الله أعدل من أن يجبرهم على المعاصي ثمّ يعذّبهم عليها».

فقال له: جعلت فداك، ففوّض الله إلى العباد؟

قال: فقال: «لو فوّض إليهم لم يحصرهم بالأمر والنهي».

فقال له: جعلت فداك، فبينهما منزلة؟

قال: فقال: «نعم، أوسع ما بين السماء والأرض»[1] انتهى.

وفيه أيضاً عن معلّى بن محمّد، عن الحسن بن علي الوشّاء، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، قال: سألتُه فقلت: الله فوّض الأمر إلى العباد؟

قال: «الله أعزّ من ذلك».

قلت: فجبرهم على المعاصي؟

قال: «الله أعدل وأحكم من ذلك».

قال: ثمّ قال: «قال الله: يابن آدم، أنا أولى بحسناتك منك، وأنت أولى بسيئاتك منّي، عملت المعاصي بقوّتك التي جعلتها فيك»[2] انتهى.

والأخبار من هذا القبيل كثيرة دوّنها الأصحاب في مؤلفاتهم ومصنّفاتهم، وجعلوا لها أبواباً مخصوصة، لا حاجة لنا إلى أزيد من هذه، بل اللازم في المقام والمحتاج إلى بسط الكلام هو الإشارة إلى بعض ما فيها، وبيان سرّها وخافيها، وتحقيق ما يحتاج إلى التحقيق، وتوضيح ما تتضمّن من المعنى الدقيق.

فنقول: اعلم أنّ مراد الإمام عليه السلام من قول الله سبحانه في خبر أحمد [بن محمّد] بن أبي نصر: ﴿مَا أَصَابَكَ مِن حَسَنَةٍ فَمِنَ اللهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن

العبد مخلوق ومركّب من النور والظلمة، إذ كلّ ممكن زوج تركيبي من جهتين، جهة من ربّه وهي جهة إنيّته لله خالقه، وهي جهة النور، وجهة من نفسه، وهي جهة إنّيته، وهي جهة الظلمة.

بعبارة أُخرى: إنّ كلّ شيءٍ مركّب من وجود وماهية، وإذا أُطلق عندنا الوجود والماهية نريد منهما أحد معنيين: الوجود بالمعنى الأول، وهو المادة المسمّاة بالعناصر، والماهية بالمعنى الأول، وهي الصورة النوعية، التي هي انفعال المادة، والوجود بالمعنى الثاني، وهو وجود الشيء من حيث إنه أثر فعل الله، الذي هو جهة إنيّته لله سبحانه، والماهية بالمعنى الثاني، وهو وجود الشيء من حيث هو هو، الذي هو جهة الإنّية.

فوجود العبد بالمعنى الثاني إذا لوحظ، أي جهة كونه أثراً من آثار فعل الله، وهو اعتبار إنيّته لله سبحانه، فلا يلاحظ حينئذٍ جهة نفسه التي هي جهة إنّيته، إذ الجهتان ضدّان لا يجتمعان، فملاحظة كونه أثراً من آثار فعل الله هي جهة إنيّته للربّ ووحدانيته، ووجود العبد بهذا اللحاظ، ومن هذه الجهة نور صرف لا ظلمة فيه بوجه، وهو مبدء جميع الطاعات والأعمال الصالحة والأفعال الحسنة والحالات المستحسنة، الصادرة منه، إذ هذه كلّها أنوار، وهي لا تصدر إلّا من نور، والنور لا يستند ولا يعتمد إلّا على مبدئه الذي هو منيره، ومنوّر الأنوار وخالقها وموجدها ومخترعها.

فلهذا حسنات العبد وطاعاته كلّها تنسب إلى الله سبحانه، وما أصابه من حسنة يكون من الله سبحانه، وهو يكون أولى بها منه، إذ لولا المنير لم يكن النور،

وأمّا الماهيّة بالمعنى الثاني، فلمّا كانت عبارة عن جهة إنوجاد الشيء، الذي هو وجوده من حيث هو هو، وملاحظته من حيث نفسه، وهو جهة إنيّته، التي هي رأس كلّ خطيئة وظلمة صرفة، كان جميع ما يصدر من العبد في هذه الحالة سيئة ومعصية، إذ المعصية والسيئة ظلمة، وهي لا تصدر إلّا من الظلمة، ولما كانت الظلمة هي جهة إنيّة العبد، ومنسوبة إليه نفسه، كان ما أصابه من السيئة منتسبة إلى نفسه ومن نفسه إذ هو مبدئها وهو أولى بها من الله سبحانه، إذ المعاصي والسيئات ظلمة ولا تستند إلّا على مثلها، وهي جهة إدبار العبد من الحقّ، الذي هو ملاحظة نفسية نفسه، ومبدء الخطايا والمعاصي كلّها.

ولذا قال الله سبحانه إنّ السيئة من العبد، وهو أولى بسيئاته منه تعالى، وإن كانت من العبد تصدر بقدرة الله وإمداده كما قال: «وبنعمتي قويت على معصيتي»[1] ولولا إمداد الله وقدرته سبحانه، لما كان وجود العبد، فضلاً عمّا يصدر عنه من الحسنة والسيئة.

ومن حيث إنّ المطالب الحقّة لا تعلم غالباً إلّا بالمثال، ولا تتّضح إلّا به، نمثّل لك مثالاً، حتّى يتّضح لك المقام، ولا يلتبس عليك الحقّ بالباطل، فتضلّ في وادي الجهل، وهو: أنّ الجدار إذا قابل الشمس وأشرق عليه شعاعه، فالوجه المقابل للشمس نيّر ومستنير، والوجه الآخر وهو خلفه ظلّ وظلمة، فالنور والظلمة وإن كان كلاهما من الجدار بواسطة الشمس، ومدارهما ودورانهما في الجدار بها، لكن يُنْسَب الضياء والنور والشعاع الذي عليه إلى الشمس، والظلمة والظّل الذي فيه إلى الجدار، وإن كانت توجد الظلمة والنور كلاهما من الجدار بواسطة الشمس، والشمس إن نطقت يمكن لها أن تقول للجدار: إنّ الظلّ والظلمة

الذي فيك منّي، إذ أنا مبدئه، وباقبالك عليّ وإشراقي عليك حصل فيك، وأنا أولى به منك، وأنت أولى بالظل منّي.

فظهر أنّ أفعال العباد مطلقاً سواء كانت طاعة أم معصية أيضاً كذلك، وإن كانت كلّها بقدرة الله وإمداده وإرادته، لكنّه سبحانه وتعالى أولى بالحسنات والطاعات من العبد، والعبد أولى بالمعاصي والسيئات منه سبحانه.

فتأمّل مليّاً فيما ذكرنا، إذ المسألة من المسائل المشكلة التي ضلّ فيها كثيرٌ من الفحول، وتاه فيها جمّ غفير من أهل المعقول، والحمد لله الذي هدانا لفهمها، وألهمنا إيّاها، ببركات نور آثار ولاته، ورشحات ما طفح من الأئمّة وهداته، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

والشيخ الأوحد الإحسائي في مصنّفاته ورسائله، لا سيما في الفائدة الحادية عشرة من (شرح الفوائد)[1] قد حقّق هذه المسألة المشكلة بأحسن تحقيق، وأجاد فيما بيّن وأفاد من إيضاح سبل الرشاد، جزاه ربّ العباد أحسن الجزاء يوم المعاد.

أقول: تمّ ـ بعون الله ولطفه ـ الفراغ من تحقيق هذه الرّسالة الشّريفة في الخامس عشر من شهر رمضان المبارك سنة ١٤١٩ هـ. المصادف لميلاد السبط الأكبر، والنّور الأعظم، والبهاء الأكمل، الإمام الحسن صلوات الله عليه في عشّ آل محمّد ﷺ، وحرم آل البيت عليهم السلام، قم المقدّسة، حامدين، مستغفرين، مصلّين، سائلين المولى سبحانه وتعالى أن يعجّل فرج مولانا صاحب العصر

إنه سميع مجيب.

وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله الطاهرين ما طلعت كواكب الأسحار، وأورقت الأشجار، وأينعت الثّمار، وغرّدت الأطيار، صلاةً دائمةً بدوام ملكه.

والحمد لله ربّ العالمين

وكتب

عبدالكريم العقيليّ

الفهارس الفنيّة

١ ـ فهرس الآيات القرآنية
٢ ـ فهرس الأحاديث الشريفة
٣ ـ فهرس أسماء الأنبياء والأئمّة المعصومين والملائكة عليهم السلام
٤ ـ فهرس الأعلام والرواة
٥ ـ فهرس الفرق والقبائل والطوائف
٦ ـ فهرس المصادر
٧ ـ فهرس المحتوى

١ ـ فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــة	السورة	رقم الآية	الصفحة
أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء	البقرة ٢	٣٠	٢٩
ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب...	آل عمرآن ٣	٧٩ و ٨٠	٥٣
ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه	آل عمرآن ٣	٨٥	٥٤
ليس لك من الأمر شيء	آل عمرآن ٣	١٢٨	٦٦، ٦٧
ما أصابك من حسنة فمن الله...	النساء ٤	٧٩	٩٥
إنّا أنزلنا إليك الكتاب بالحق...	النساء ٤	١٠٥	٧٩
يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم...	النساء ٤	١٧١	٥٣، ٥٤
فلله الحجة البالغة	الأنعام ٦	١٤٩	١٩
ألَا له الخلق والأمر	الأعراف ٧	٥٤	٥٥
وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى	الأنفال ٨	١٧	٢١، ٧٨، ٨٧
قاتلوهم يُعذّبهم الله بأيديكم	التوبة ٩	١٤	٨٧
أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه...	الرعد ١٣	١٦	٥٦، ٥٩
ولقد جعلنا في السماء بروجاً...	الحجر ١٥	١٦	٦٢
لا تقولّن لشايء إني فاعل ذلك غداً...	الكهف ١٨	٢٣	٨٠
هنالك الوَلاية لله الحق...	الكهف ١٨	٤٤	٢١، ٨٠
ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يقضي إليك وحيه	طه ٢٠	١١٤	٨٠
عباد مكرمون * لا يسبقونه بالقول...	الأنبياء ٢١	٢٦ و ٢٧	٤٦
تبارك الله أحسن الخالقين	المؤمنون ٢٣	١٤	٦١

وتخفي في نفسك ما الله مبديه	الأحزاب ٣٣	٣٧	٨٠
قل من يرزقكم من السماوات والأرض	سبأ ٣٤	٢٤	٥٦
هل من خالق غير الله	فاطر ٣٥	٣	٥٥
أروني ماذا خلقوا من الأرض أم لهم شرك...	فاطر ٣٥	٤٠	٥٦
هذا عطاؤنا فامنن أو أمسك بغير حساب	ص ٣٨	٣٩	١٩، ٨٠
الله خالق كلّ شيء	الزمر ٣٩	٦٢	٥٦
ليس كمثله شيء وهو السميع البصير	الشورى ٤٢	١١	٧٩
أو يزوجهم ذكراناً وإناثاً	الشورى ٤٢	٥٠	٤٨
إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين	الذاريات ٥١	٥٨	٥٦
وما ينطق عن الهوى * ...	النجم ٥٣	٣و٤	٢١
ءأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون	الواقعة ٥٦	٦٤	٨٧
ءأنتم أنشأتم شجرتها أم نحن المنشئون	الواقعة ٥٦	٧٢	٨٧
ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا	الحشر ٥٩	٧	٦٠، ٦٦
وإنك لعلى خلق عظيم	القلم ٦٨	٤	٧٧
ربِّ لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا...	نوح ٧١	٢٦و٢٧	٥٩
لا تحرك به لسانك لتعجل به	القيامة ٧٥	١٦	٨٠
وما تشاءون إلّا أن يشاء الله	الإنسان ٧٦	٣٠	٢١، ٦٩، ٧٩
وما تشاءون إلّا أن يشاء الله	التكوير ٨١	٢٩	٢١، ٦٩، ٧٩

٢ ـ فهرس الأحاديث الشريفة

الحديث	الصفحة
ائتني بسيفي، فأتيته به، فوضعه على ركبته	٥٨
إرادة الربّ في مقادير أموره تهبط إليكم وتصدر من بيوتكم	٧٤
أشهد أنّ محمّداً عبده ورسوله، استخلصه في القدم	٢٠
أُكتب: بسم اللهِ الرّحمنِ الرّحيم، قال عليّ بن الحسين عليه السلام	٩٤
الله أعدل مِن أن يجبرهم على المعاصي ثمّ يُعذّبهم عليها	٩٥
الله أعزّ من ذلك، قلت: فجبرهم على المعاصي	٩٥
اللّهمّ إنّي أبرأ إليك من الحول والقوة	٥٨
أمّا بعد، فإنّا صنائع الله ربّنا والخلق بعد صنائعنا	٦١
أمر الله ولم يشأ، وشاء ولم يأمر	٩٢
أنا سائلكم وآملكم فيما إليكم التّفويض وعليكم التّعويض	٦٧
إنّ الله تبارك وتعالى فوّض إلى نبيّه صلى الله عليه وآله أمر دينه	٦٠
إنّ الله تعالى هو الذي خلق الأجسام، وقسّم الأرزاق	٥٧، ٧٩
إنّ الله خلق محمّداً صلى الله عليه وآله عبداً فأدبه	٦٦، ٧٧
إنّ الله لما خلق السماوات والأرض دعاهن فأجبنه	٦٥
إنّ الله لم يزل فرداً في الوحدانية	٢٣
إنّ الإمامة أجل قدراً، وأعظم شأناً	٤٥
إن حدّثت بها أحداً فعليك لعنتي	٢٨
إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله حرص على أن يكون عليّ ولي الأمر	٦٧

إنّي أولى بحسناتك منك، وأنت أولى بسيئاتك مني ٩٦
إنّي لأكتم من علمي جواهره ٢٩
بلى إنّ له من الأمر شيئاً وشيئاً ٦٦
بلى قلوبنا أوعية لمشيئة الله، فإذا شاء شئنا ٧٩
رأيت الساعة جعفر بن أبي طالب في عِلِيّين ٦١
رحم الله قاتل سلمان ٣٥
القدر في أفعال العباد كالرّوح في الجسد ٨٨
لا تتجاوزوا بنا العبودية، ثمّ قولوا فينا ما شئتم ٥٠
لا جبر ولا تفويض بل أمرٌ بين أمرين ٨٨
لا يكون شيءٌ في الأرض ولا في السماء إلّا بسبعة ٨٨
لعن الله من قال فينا ما لا نقوله في أنفسنا ٥٠
لو علم أبو ذر ما في قلب سلمان لقتله ٣٤
ما عندك من أحاديث الشيعة ٢٨
مبلغ علمنا على ثلاثة وجوه ٧٧
ملكان خلّاقان ٦١
من أحللنا له شيئاً أصابه من أعمال الظالمين ٦٧
من زعم أن الله يفعل أفعالنا ٨٨
وإنّ الله اختص لنفسه بعد نبيه ﷺ ٢٠
وبنعمتي قويت على معصيتي ٩٧
وما التفويض؟ قلت: يقول: إنّ الله عزّ وجلّ خلق محمّداً ﷺ ٥٩
ومفوّض في ذلك كلّه إليكم ٧٦
ومن تقديره منائح العطاء بكم ..... ٧٠، ٧٤
ومن زعم أنّ الله عزّ وجلّ فوّض أمر الخلق والرزق إلى حججه ٦٠
يا أبا محمّد، إيراً ممن زعم إنّا أرباب ٥٠
يابن آدم، بمشيئتي كنت أنت ٩٤

٣ ـ فهرس أسماء الأنبياء والأئمّة المعصومين والملائكة عليهم السلام

رسول الله النّبيّ محمّد صلى الله عليه وآله: ٢٠، ٢٣، ٢٧، ٣٥، ٤١ ـ ٤٤، ٤٦، ٤٨ ـ ٥٠، ٥٢ ـ ٥٤، ٥٩، ٦٥ ـ ٦٧، ٧٦، ٧٧، ٨١، ٨٢، ٨٨

أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام: ٢٠، ٢٣، ٢٩، ٤٢، ٤٦ ـ ٤٨، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٥٥، ٥٩، ٦٢ ـ ٦٧، ٦٩، ٧٣

فاطمة بنت محمّد عليها السلام: ٢٣، ٤٨

الحسن بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام: ٢٩، ٤٨، ٥٣

الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام: ٢٩، ٤٨، ٥٣

عليّ بن الحسين عليه السلام: ٢٩، ٦١، ٦٢، ٩٤

أبو جعفر محمّد بن عليّ الباقر عليه السلام: ٢٨، ٥٣، ٦٦ ـ ٦٨

أبو عبدالله جعفر بن محمّد الصّادق عليه السلام: ٤٦، ٥٠، ٥١، ٥٣، ٥٩، ٨٨، ٩٢، ٩٤

موسى بن جعفر عليه السلام: ٤٨، ٥٣، ٧٧

أبو جعفر الثاني محمّد بن عليّ الجواد عليه السلام: ٢٣، ٥٤

أبو الحسن عليّ بن محمّد الهاديّ عليه السلام: ٣٨، ٤٩، ٥٤، ٩١

أبو محمّد الحسن بن عليّ العسكريّ عليه السلام: ٥٤، ٦٨، ٦٩

الحجّة صاحب الأمر عليه السلام: ٥٧، ٦١، ٦٩، ٧٩

آدم عليه السلام: ٩١، ٩٢

إبراهيم عليه السلام: ٤٥، ٩١، ٩٢

إسماعيل عليه السلام: ٩١، ٩٢

موسى عليه السلام: ٤٦

يوشع بن نون عليه السلام: ٤٦

المسيح عيسى بن مريم عليه السلام: ٥٤، ٥٩، ٦٠

جبرائيل عليه السلام: ٥٧، ٦٤

ميكائيل عليه السلام: ٥٧، ٦٤، ٨٢

إسرافيل عليه السلام: ٥٧، ٦٤

٤ ـ فهرس الأعلام والرواة

إبراهيم بن إسحاق: ٣٧
إبراهيم بن عمر: ٣٧
إبراهيم بن محمّد بن سعيد أبو إسحاق الثقفيّ: ٣٦
إبراهيم بن الوليد: ٥٣
إبليس: ٩٢
الاحسائيّ: ٢٤، ٣٣، ٤٣، ٦٥، ٦٦، ٨٢، ٩٨
أحمد بن الحسين بن عبيدالله الغضائري: ٣٧، ٣٩
أحمد بن محمّد بن عيسى: ٣٧ ـ ٣٩
أحمد بن محمّد بن أبي نصر: ٩٤، ٩٥
باقر (المجلسي): ٣٦، ٩٢
باقر البهبهاني: ٣٦، ٣٨
البرقي: ٣٨
بشار الشعيري: ٤٧
أبو بصير: ٥٠
جابر بن يزيد الجعفي: ٢٨، ٣٢، ٣٩، ٦٢، ٦٦
جعدة بنت الأشعث الكندي: ٥٣
أبو جعفر (محمّد بن عثمان بن سعيد): ٥٧
ملا جعفر الاسترآبادي: ٧٣
أبو جعفر المنصور الدوانيقي: ٥٣
جعفر بن أبي طالب: ٦١
جمهور بن الحكم: ٦١
جهم بن صفوان الترمذيّ: ٨٤
حارث الشاميّ: ٤٩
ابن أبي الحديد المعتزلي: ٧٠
الحسن بن علي الوشاء: ٩٥
حسن بن محمّد القميّ: ٤٩
أبو الحسن النباطي: ٣٥
أبو حمزة الثمالي: ٦٧
حيدر الكاظمي: ٧٢
أبو خالد الكابلي: ٦٢

أبو ذر (الغفاري): ٤٠، ٥٢
رجب البرسي: ٣٣
رضي الدين بن طاووس: ٣٥
زرارة: ٥٩
زرارة بن أعين: ٢٨
ابن أبي الزرقاء: ٤٩
سلمان (الفارسي): ٣٤، ٣٥، ٤٨، ٥٢
أبو السمهري: ٤٩
سنان بن أنس: ٥٣
سهل بن زياد: ٣٧، ٣٨
الشهيد الثاني: ٣٩، ٤٠
الشيخ الأوحد = الاحسائي
صائد النهدي: ٤٩
صاحب الرواشح (السيّد الداماد): ٣٩
الصدوق: ٣٩، ٤٠، ٤٢ ـ ٤٤، ٥٣، ٥٨
الطبرسي: ٥٦
عبدالله بن سبأ: ٤٦، ٥٩
عبدالله بن سنان: ٩٢
عبدالرحمن بن ملجم: ٥٣
العلّامة (الحلي): ٣٩، ٤٠
أبو عليّ (الحائري): ٣٥، ٣٨
عليّ بن أحمد: ٥٦
عليّ بحر العلوم: ٧٣
عليّ بن حسكة: ٤٩
عليّ بن محمّد بن شيرة: ٣٨
ابن الغضائري = أحمد بن الحسين الغضائري
فارس بن حاتم القزويني: ٤٩
فتح بن يزيد الجرجاني: ٩١
فضّة: ٦٢، ٦٣
الفضل بن شاذان النيشابوري: ٣٩
قنبر: ٦٢، ٦٣
كامل بن إبراهيم المدني: ٦٨، ٦٩، ٧٩
الكليني: ٩٢، ٩٤
المأمون: ٥٣
المتوكل: ٥٤
المجلسي = باقر
محمّد بن أُورمة: ٣٨
محمّد بن بشير: ٤٨
محمّد بن الحسن بن الوليد: ٣٩، ٤١
محمّد بن الحنفية: ٤٧
أبو الخطاب محمّد بن أبي زينب: ٤٧، ٤٨
محمّد بن سنان: ٢٢، ٢٣، ٣٠، ٣٥، ٣٩، ٥١، ٦٨، ٧١، ٧٢
محمّد القهبي: ٥٠
ابن مسكان: ٥٠
المعتصم: ٥٤
المعتمد: ٥٤
معلّى بن خنيس: ٣٩
معلّى بن محمّد: ٩٥

مقداد بن الاسود: ٥٢، ٥٨
الميرزا الاسترآبادي: ٣٧
النجاشي: ٣٦، ٣٨
هارون الرشيد: ٥٣
أبو هاشم (ابن محمد بن الحنفية): ٤٧
ياسر الخادم: ٦٠
يزيد بن عمير بن معاوية الشامي: ٨٨
يونس بن عبدالرحمن: ٣٢

٥ ـ فهرس الفرق والقبائل والطوائف

آل البيت عليهم السلام: ٩٨
آل محمّد عليهم السلام: ٢٣، ٣٦، ٩٨
آل ياسين: ٧٠، ٧٤
الاثنا عشرية: ٢٠، ٨٥
الأشاعرة: ٨٤
أصحاب التصوف: ٥٠
الإمامية: ٩٤
أهل الغلو: ٤٢
بني تميم: ٤٦
الترمدية: ٨٤
الجاهلية: ٣٨
الجبرية: ٨٤، ٨٥
الحربية: ٥٣
الحرورية: ٥٣
الحلّاجية: ٥٠
الشيعة: ٢٣، ٢٧، ٢٨، ٣٥ ـ ٣٧، ٤٢، ٤٤،
العدلية: ٨٥، ٩٤
العدلية الإمامية: ٨٧
العلبائية: ٤٧
علماء قم: ٤١
الغلاة: ٣٧، ٣٨، ٤٠ ـ ٤٢، ٤٦، ٥٣، ٥٥، ٧٣
القدرية: ٥٣
القميّون: ٣٧، ٤٠
الكوفيون: ٣٦
المجوس: ٥٣
المخمّسة: ٤٨، ٥٢
مشايخ قم: ٤١
المعتزلة: ٨٥
المفوّضة: ٤٠ ـ ٤٢، ٥٣، ٥٥، ٦٨، ٦٩، ٨٥، ٨٦
المفوّضة الجبرية: ٩٤

٦ ـ فهرس المصادر

اسم الكتاب	اسم المؤلّف	محل الطبع
١ ـ القرآن الكريم		
٢ ـ الإحتجاج	أحمد بن علي الطبرسي	النجف الأشرف
٣ ـ إحقاق الحقّ	الشهيد التستري	إيران
٤ ـ إحقاق الحقّ	ميرزا موسى الحائريّ	النجف الأشرف
٥ ـ الإختصاص	الشيخ المفيد	إيران
٦ ـ إعتقادات	الشيخ الصدوق	إيران
٧ ـ أعيان الشيعة	السيّد محسن الأمين	بيروت
٨ ـ الأمالي	الشيخ الصدوق	إيران
٩ ـ البارقة الحيدرية	السيّد الكاظمي	مخطوطة ـ النجف الأشرف
١٠ ـ بحار الأنوار	محمّد باقر المجلسي	إيران
١١ ـ البرهان	السيّد هاشم البحراني	إيران
١٢ ـ بصائر الدرجات	محمّد بن الحسن الصفار	إيران
١٣ ـ البلد الأمين	الكفعمي	إيران
١٤ ـ التتمة في تواريخ الأئمّة	العاملي	إيران
١٥ ـ تحف العقول	الحراني	إيران
١٦ ـ تصحيح الإعتقاد	الشيخ المفيد	إيران

٢٠ ـ الخلاصة	العلامة الحلي	إيران
٢١ ـ الدرّ المنثور	السيوطي	بيروت
٢٢ ـ دلائل الإمامة	محمّد بن جرير الطبري	إيران
٢٣ ـ دليل المتحيرين	السيّد كاظم الرشتي	النجف الأشرف
٢٤ ـ الذريعة	آقا بزرك الطهراني	بيروت
٢٥ ـ رجال (إختيار معرفة الرجال)	الكشي	إيران
٢٦ ـ الرعاية في علم الدراية	الشهيد الثاني	إيران
٢٧ ـ الرواشح السماوية	السيّد الداماد	إيران
٢٨ ـ روضات الجنات	الخوانساري	إيران
٢٩ ـ شرح الزيارة الجامعة	الشيخ أحمد الإحسائيّ	إيران
٣٠ ـ شرح الفوائد	الشيخ أحمد الإحسائيّ	إيران
٣١ ـ شرح النهج	ابن أبي الحديد	إيران
٣٢ ـ صحيفة الأبرار	المولى محمّد تقي الشريف	إيران
٣٣ ـ عقيدة الشيعة	الشيخ ميرزا علي الحائري	
٣٤ ـ العلامة أحمد الإحساني في دائرة الضوء	محمّد عليّ إسبر	بيروت
٣٥ ـ عيون أخبار الرضا عليه السلام	الشيخ الصدوق	إيران
٣٦ ـ الغدير	الشيخ الأميني	إيران
٣٧ ـ الغيبة	الشيخ الطوسي	إيران
٣٨ ـ الفهرست	الشيخ الطوسي	إيران
٣٩ ـ قرنان من الإجتهاد والمرجعية في أسرة الإحقاقي	الشيخ الإحقاقي	بيروت
٤٠ ـ القصائد العلويات	ابن أبي الحديد	بيروت
٤١ ـ الكافي	الشيخ الكليني	إيران

٤٥ ـ مختصر بصائر الدرجات	الحلي	إيران
٤٦ ـ مدينة المعاجز	السيّد هاشم البحراني	إيران
٤٧ ـ مرآة الأنوار	أبو الحسن الشريف	إيران
٤٨ ـ مرآة العقول	الشيخ المجلسي	إيران
٤٩ ـ مستدركات علم الرجال	النمازي الشاهرودي	إيران
٥٠ ـ مستدرك نهج البلاغة	الهادي كاشف الغطاء	النجف الأشرف
٥١ ـ مصباح الكفعمي	الكفعمي	إيران
٥٢ ـ مصباح المتهجد	الشيخ الطوسي	إيران
٥٣ ـ معاني الأخبار	الشيخ الصدوق	إيران
٥٤ ـ معجم رجال الحديث	السيّد الخوئي	بيروت
٥٥ ـ معجم الفرق الإسلامية	شريف الأمين	بيروت
٥٦ ـ مفاتيح الجنان	الشيخ عباس القميّ	بيروت
٥٧ ـ المقالات والفرق	الأشعري	إيران
٥٨ ـ الملل والنحلل	الشهرستاني	بيروت
٥٩ ـ المناقب	الخوارزمي	إيران
٦٠ ـ منتهى المقال	أبو علي الحائري	إيران
٦١ ـ من لا يحضره الفقيه	الشيخ الصدوق	إيران

٧ـ فهرس المحتوى

المقدّمة ٥
التعريف بالمؤلّف ١٠
ولادته ونشأته العلميّة ١٠
مؤلّفاته ١٢
وفاته ١٤
منهج التحقيق ١٥
الفصل الأوّل ١٧
استغناء الحقّ وافتقار الخلق ١٧
الولاية المطلقة للمعصومين عليهم السلام ١٩
مفهوم التّفويض على لسان المعصوم عليه السلام ٢٢
تفويض المولى إلى خير الورىٰ ٢٤
الفصل الثاني ٢٦
أصناف النّاس في معرفة المعصومين عليهم السلام ٢٦
معاشرة المخالفين سبيل التقصير في المعصومين عليهم السلام ٢٧
كتمان أسرارهم عليهم السلام عن غير أهلها ٢٨
القدح برواة المناقب والفضائل ٢٩
أضرار فادحة من الجماعة القادحة ٣٩

الغلاة الملعونون على لسان الأئمّة المعصومين عليهم السلام ٤٦
نزّهونا عن الرّبوبيّة وقولوا فينا ما شئتم ٥٠
الفصل الثالث ٥٢
النهي عن التفويض على نوع الاستقلال ٥٢
قول الشيخ الصدوق في الغلاة ٥٣
استشهاد الأئمّة عليهم السلام ٥٣
قول الشيخ المفيد في الغلاة ٥٤
التفويض الباطل ٥٥
المعصومون عليهم السلام وسائط الإفاضة ٥٧
آيات الحقّ في تفويض أمر الخلق ٦٠
توجيه وجيه في التبريّ واللعن والتسفيه ٦٥
أولويّة التفويض إليهم عليهم السلام ٦٧
الفصل الرابع ٧٢
النّمط الوسط بين الأخبار الناهية والمجوّزة ٧٢
إيقاظ وتنبيه ٧٣
الفصل الخامس ٧٦
في معاني التفويض ٧٦
الفصل السادس ٨٤
مذاهب المسلمين في أفعال العباد ٨٤
فساد مذهب الجبريّة ٨٥
فساد مذهب المفوّضة ٨٦
الأمر بين الأمرين ٨٧

فهرس المحتوى ١١٢

في نفي الجبر والتفويض ٩٤

الفهارس

١ ـ فهرس الآيات القرآنية ١٠٣

٢ ـ فهرس الأحاديث الشريفة ١٠٥

٣ ـ فهرس أسماء الأنبياء والأئمّة المعصومين والملائكة عليهم السلام ١٠٧

٤ ـ فهرس الأعلام والرواة ١٠٨

٥ ـ فهرس الفرق والقبائل والطوائف ١١١

٦ ـ فهرس المصادر ١١٢

٧ ـ فهرس المحتوى ١١٥

الكتب التي صدرت عن المؤسسة

١ ـ **كرامات الأبرار:** تأليف الشيخ عبدالكريم العقيلي.

٢ ـ **لماذا اخترت مذهب أهل البيت عليهم السلام:** تأليف الشيخ الأنطاكي.

٣ ـ **ظلامات فاطمة الزهراء عليها السلام:** تأليف الشيخ عبدالكريم العقيلي

٤ ـ **الملاحم:** تأليف ابن المنادي.

٥ ـ **القول المختصر في علامات المهدي المنتظر عليه السلام:** تأليف ابن حجر الهيتمي.

٦ ـ **شذرة عصمتيّة في سرّ من ليلة القدر الفاطميّة:** تأليف الشيخ عبدالكريم العقيلي.

٧ ـ **رسالة في التفويض:** تأليف سماحة الميرزا موسى الحائريّ.

وسيصدر قريباً

٨ ـ **علامات ظهور صاحب الزمان عليه السلام** مرتبة زمنياً (وسيصدر ضمن سلسلة من الكتب التي تبحث في شخصيّة الإمام صاحب الأمر، وعلامات ظهوره عجّل الله فرجه الشريف.

٩ ـ **فرائد فوائد الفكر في الإمام المهدي المنتظر** للمرعي بن يوسف.

١٠ ـ **رسالة الكشف في بيان خروج المهديّ عليه السلام:** تأليف الحافظ جلال الدين